الموسم الثاني
للانصات المركزي

رئيسة برلمان كوردستان تكشف للامم المتحدة اهم اسباب تاجيل الانتخابات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/11/01
No. : 7720

تعهّدات مشتركة بـ"بداية جديدة"

هل تفكّك حكومة السوداني ألغام العلاقة بين بغداد وأربيل؟

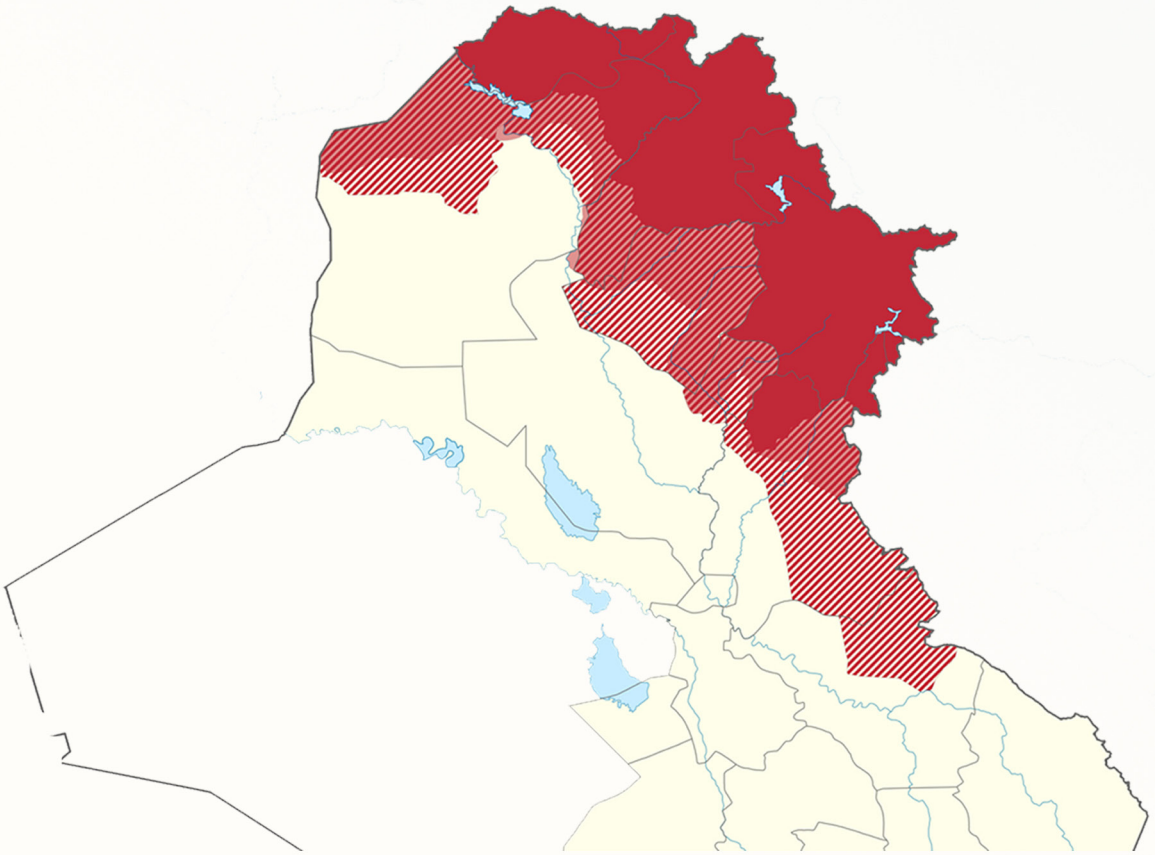

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- اشادات روسية بدور الاتحاد الوطني في العملية السياسية بالعراق
- الاتحاد الوطني .. المطالبة بحل مشاكل المواطنين بدلاً من المناصب
- الصين تخلت عن 7 مليارات دولار تقديرا للرئيس جلال طالباني
- قوات مكافحة الارهاب هي الذراع الفولاذية لابعاد المخاطر عن الاقليم
- هل تفكك حكومة السوداني ألغام العلاقة بين بغداد وأربيل؟
- رئيسة برلمان كوردستان: هذه اسباب تاجيل الانتخابات
- برقيات وزيارات التهنئة لرئيس الجمهورية
- استخبارات وامن السليمانية تواصل اعتقال الارهابيين
- السوداني:لا خطوط حمراء أمام أي ملف فساد

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد صالح صدقيان: تحديات صعبة أمام الحكومة الجديدة
- حميد الكفائي: مهمة السوداني صعبة.. لكنها ليست مستحيلة
- محمد عبد الجبار الشبوط: أمنيات برسم الحكومة الجديدة
- ساطع راجي: برامج التسطيح السياسي
- سياسة تركيا المائية تصنع مأساة إنسانية في العراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- تصور سلبي تجاه الكرد لدى السلطة السياسية التركية
- هل بدأ زمن نهاية حرية التعبير والديمقراطية في تركيا
- هل أصبح البرلمان التركي أداة للقمع بيد السلطة

المـرصد الايراني

- احتجاجات إيران..سماتها وسياقاتها وآفاقها
- هوجين عزيز: هل ستطعن الانتفاضة الإيرانية حقوق الكرد مجدداً؟

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- الـردع المتكامـل ..استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة
- الشرق الاوسط في وثيقة استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة
- الصين في استراتيجية الأمن القومي الأميركية الجديدة
- لولا داسيلفا.. من الرئاسة إلى السجن إلى الرئاسة مرة أخرى

العدد: 7720... 2022-11-01

اشادات روسية بدور الاتحاد الوطني في العملية السياسية بالعراق

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في دباشان، السفير الروسي لدى بغداد إلبروس كوتراشيف والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره شالاو كوسرت رسول، مناقشة آخر المستجدات السياسية وتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة، واكد الجانبان على التنسيق واستمرار المحادثات في سبيل استقرار البلد وحل المشاكل بين الإقليم وبغداد.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني إلى الوضع السياسي في الإقليم والمركز ومساعي الاتحاد الوطني، وقال: إن الاتحاد الوطني حريص على تأمين حياة مستحقة ومستقرة للمواطنين وقد سعينا جاهدين في هذا السبيل. لابد أن نعمل جميعا من أجل مستقبل البلد وألاّ نضحي بالمصالح العامة والعليا من أجل الصراعات الشخصية والحزبية. يجب أن تكون الحكومة الجديدة حامية لحقوق جميع الشعب العراقي وتقدم الخدمات لجميع الأفراد دون تمييز.

في المقابل هنأ السفير الروسي في العراق إلبروس كوتراشيف الاتحاد الوطني الكوردستاني لنجاح الحزب في العملية السياسية بالعراق والنجاح في إيصال مرشحه لمنصب رئيس الجمهورية. آملا أن يكون ذلك حافزا لحل المشاكل والمضي قدما نحو العمل بالدستور في البلد.

وشدد الجانبان خلال اللقاء على استمرار العلاقات بين الطرفين وتوسيعها في المجالات الدبلوماسية والتجارية والثقافية ضمن إطار حماية المصالح العامة والعليا.

تهنئة بالعيد الوطني الأرميني

من ناحية ثانية اقامت القنصلية الأرمينية في أربيل احتفالاً خاصاً بمناسبة يوم الاستقلال (عيد الجمهورية) لدولة أرمينيا، بحضور عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني سعدي أحمد بيره وسركوت غفور عضو المجلس القيادي وعدد من الوزراء والنواب وممثلي الأحزاب والجهات السياسية والقناصل ومبعوثي الدول في إقليم كوردستان.

وخلال المراسيم قال القنصل الأرميني العام في إقليم كوردستان آرشاك مانوكيان: اليوم الوطني لجمهورية أرمينيا يوم مهيب للأرمنيين ونحن نعتز به، وفي مثل هذا اليوم قبل ٣١ عاما أعلن استقلاله كجمهورية عن الاتحاد السوفيتي سابقا.وسلط مانوكيان الضوء على العلاقات بين إقليم كوردستان والجمهورية الأرمينية، تلك العلاقات التي تطورت على جميع المستويات.في جانب آخر من المراسيم تم تقديم باقة زهور بعثها رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني إلى القنصلية الأرمينية العامة في إقليم كوردستان.

الاتحاد الوطني .. المطالبة بحل مشاكل المواطنين بدلاً من المناصب

الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني، حزب الجماهير والكادحين ويعمل من اجلهم ولخدمتهم وتحقيق تطلعاتهم من العيش الكريم، وفي هذا الصدد ومن منطلق خدمة الجماهير، دخل الاتحاد الوطني الكوردستاني في مباحثات تشكيل الحكومة الجديدة وهو عازم على معالجة مشاكل المواطنين وتلبية مستلزماتهم.

هذا الحزب دخل الحوارات بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني، وعقد اجتماعات عديدة مع الاطراف السياسية لاعداد برنامج عمل الحكومة الجديدة، وتمكن بفضل جهوده ومثابرته من تثبيت العديد من النقاط في ذلك البرنامج، جميعها تصب في مصلحة المواطنين وخاصة المواطنين في المناطق المتنازع عليها وبالاخص محافظة كركوك، فهو لم يطلب وزارات او مناصب حكومية، بل وضع مشاكل المواطنين ومعاناتهم قبل مصالحه الحزبية.

نقاط مثبتة تصب في مصلحة المواطنين

تقول السيدة حسيبة عبدالله عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني خلال تصريح خاص للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني عمل على تثبيت العديد من النقاط الخاصة بالمناطق المتنازع عليها في برنامج عمل الحكومة الجديدة، ونامل ان تقوم الحكومة الجديدة

بتطبيق هذه النقاط، وخاصة تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية التي صوت عليها جميع ابناء الشعب العراقي، وفقرة اخرى هي انسحاب القطعات العسكرية وتسليم الملف الامني بيد الشرطة المحلية، لان المحافظة مرت بظروف سيئة منذ عدة سنوات، كما لدينا مشاكل اخرى في التعيينات ويجب معالجتها من قبل الحكومة الحالية.

واضافت: من الامور الاخرى التي عمل عليها الاتحاد الوطني الكوردستاني هي معالجة مشكلة اصحاب الاراضي الزراعية في حدود محافظة كركوك، لان محافظة كركوك تعرضت الى محاولات تعريب عديدة ولحد الآن هي على ذلك الحال، لذا علينا معالجة هذا الامر بشكل سريع، ومعالجة هذه المشكلة يتم عن طريق الدستور.

معالجة مشاكل المواطنين من اولويات عمل الاتحاد الوطني

تقول السيد حسيبة عبدالله: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وخلال اجتماعات تشكيل الحكومة الحالية طالب بخدمة المواطنين ومعالجة مشاكلهم وليس الوزارات والمناصب الحكومية، لان تلك المناصب تخص فئة أو مجموعة معينة، لكن الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ تاسيسه هو حزب الجماهير والمواطنين ويعمل على خدمتهم، وحتى اذا حصلنا على وزارة او منصب حكومي فهو لخدمة الجماهير.

واضافت: محافظة كركوك تحتاج الى خدمة فعلية، لذا نحن وضعنا خدمة المواطنين في اولويات عملنا، ونحن نعمل على اجراء الانتخابات في كركوك وتشكيل مجلس محافظة جديد لكي يكون رقيباً على المؤسسات الحكومية، لان الادرة الحالية تعمل ما يحلو لها بسبب عدم وجود اي رقيب او متابعة دقيقة، ونحن سنعمل على خدمة المواطنين في كركوك وتعويضهم عن السنوات الماضية والظروف السيئة التي عاشوا فيها.

نقاط جيدة تثبتت في البرنامج الحكومي

يقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الدكتور كيلان قادر خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ بداية العمل السياسية عمل على ان تكون محافظة كركوك من اولويات الاتفاقات التي تبرم مع الاطراف السياسية العراقية والكوردستانية، وقام بالفعل بتثبيت العديد من النقاط الخاصة بالمناطق المتنازع عليها وخاصة كركوك، كتنفيذ المادة ١٤٠ وتسليم الملف الامني بيد قوات الشرطة وانسحاب القطعات العسكرية من المدينة بالاضافة الى ضرورة اجراء

الانتخابات في كركوك، وهذا يدل على ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل من اجل مصلحة المواطنين.

واضاف: نحن ككتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني سنعمل بكل جهد لجعل كركوك من اولويات عملنا ومتابعة تنفيذ هذه الفقرات الخاصة بالمناطق المتنازع عليها وخاصة في كركوك.

تاثير كبير على حياة ومعيشة المواطنين

ويؤكد الدكتور كيلان قادر: هذه النقاط بالتاكيد ستؤثر على حياة ومعيشة المواطنين وخاصة نقطة اجراء الانتخابات في كركوك وانتخاب مجلس محافظة جديد لمتابعة امور ومشاكل المواطنين واهم مشكلة يجب معالجتها فوراً هي التعيينات التي فيها غبن كبير للمواطنين في المحافظة، وتغيير هذه الادارة الحالية سيكون له تاثير كبير على حياة ومعيشة المواطنين.

خدمات كبيرة لعوائل الشهداء

من جهة ثانية وفي اطار جهوده لخدمة المواطنين، تمكن الاتحاد الوطني الكوردستاني من تقديم خدمة أكبر وأهم لعوائل الشهداء الابرار في المناطق المتنازع عليها.

وقال النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني صباح شيخ حبيب للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني تمكن بعد جهود كبيرة من تثبت نقطة مهمة في برنامج عمل الحكومة الاتحادية الجديدة وهي تعديل المادة الثانية من قانون مؤسسة الشهداء الاتحادية.

واضاف: نحن في كتلة الاتحاد الوطني نسعى دائماً لخدمة عوائل الشهداء وخاصة الشهداء البيشمركة في المناطق المتنازع عليها، وتمكنا من ادراج فقرة تعديل قانون مؤسسة الشهداء في برنامج عمل الحكومة الجديدة وتم التصويت على هذا البرنامج داخل مجلس النواب.

واوضح: ان هذا التعديل ينص على شمول عوائل الشهداء البيشمركة في المناطق المتنازع عليها بنفس الحقوق الامتيازات التي يتمتع بها الشهداء في باقي المحافظات الاخرى، وهذا الامر سيساهم بشكل كبير في تطوير المستوى المعيشي لعوائل الشهداء وخدمتهم بشكل افضل.

واشار الى ان قوات البيشمركة قدمت عدداً كبيراً من الشهداء في الدفاع عن المناطق المتنازع عليها كخانقين وكركوك وشنكال ومخمور وباقي المناطق الاخرى لذا من الواجب علينا خدمتهم.

PUKmedia

الصين تخلت عن 7 مليارات دولار تقديرا للرئيس جلال طالباني

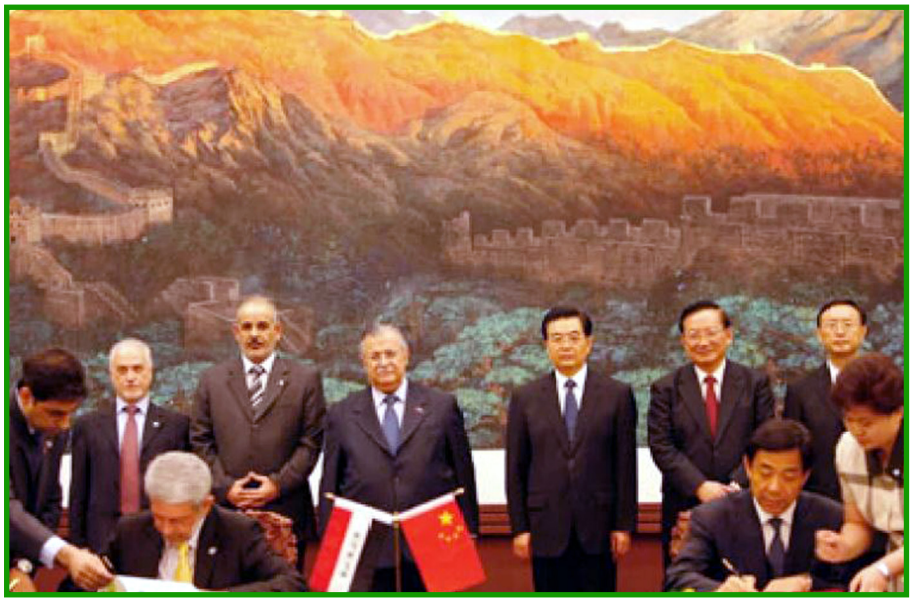

كشف السفير والدبلوماسي محمد صابر، الاثنين، أن الصين تخلت عن مبلغ ٧ مليارت دولار احتراما وتقديرا للرئيس جلال طالباني، وفيما أكد أن للاتحاد الوطني دورا في فتح القنصلية الصينية بأربيل، دعا رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني إلى زيارة الصين لتعزيز علاقات الطرفين.

وقال صابر الذي كان على رأس السفارة العراقية في الصين لـ ٦ سنوات في حديث مطول مع موقع الـ PUKMEDIA إن "الرئيس الصيني والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني شي جين بينغ، حارب الفساد في بلاده، وزج بنحو مليوني مسؤول في المعتقلات وأعاد إلى خزينة الدولة مئات المليارات، لذا فهو يتمتع بتقدير كبير عند شعبه ويوجه بلده نحو أهداف كبيرة".

وأشار صابر إلى أن "الرئيس العراقي جلال طالباني قدم إلى الصين في العام ٢٠٠٧، بناء على دعوة رسمية، إذ لم يسبق أن زار رئيس عراقي ذلك البلد رسميا منذ العام ١٩٥٨ ، موضحا أن "كبار مسؤولي الصين أرادوا تقديم شيئ للرئيس جلال طالباني كدليل الترحيب به، فشطبوا ٨٠٪ من الديون الصينية المترتبة على العراق والمقدرة بنحو ٧ مليار دولار، وعقدت بكين مع بغداد ٥ اتفاقات، والزيارة كانت تاريخية لأنها أظهرت قدرة مام جلال على تأسيس العلاقات وتمتينها".

ولفت إلى "الصين توجه سنويا دعويين رسميين لوفدين رئيسيين للاتحاد الوطني، وتتكفل بكين بمصاريف الزيارة، الأولى على مستوى المكتب السياسي للتعارف مع القادة الصينين والتباحث حول الوضع الاقتصادي والثقافي والعلاقات، أما الثانية فهي لكوادر الاتحاد الوطني لفتح دورات تأهيل لهم".

وتابع السفير محمد صابر أن "الاتحاد الوطني أول حزب على صعيد العراق والإقليم تجمعه علاقات وطيدة مع جمهورية الصين الشعبية، الأمر دفع الأخير لفتح قنصلية لها في أربيل"، مؤكدا أن الرئيس مام جلال كان يشدد باستمرار على "تفهم أهمية الصين، فهي نجمة صاعدة ومتلألئة، سنحتاجها يوما، لان الكثير من المشتركات تجمعنا بها، إنهم شعب عظيم، ولابد من الاهتمام بهم".

وشدد صابر أن "من الأهمية بمكان أن يحيي السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وقادة الحزب الحاليين ذلك المشروع والاهتمام به أكثر وفتح ممثلية للحزب في الصين، وعن نفسي مستعد دائما للسفر إلى هناك لإعادة إحياء تلك العلاقات شرط أن تدعمني قيادة الاتحاد الوطني في تلك المهمة".

واعتبر أن "الرئيس بافل جلال طالباني بوسعه التوجه إلى الصين واللقاء بمسؤولي تلك الدولة وتمتين العلاقات، سيما وأن رئاسة الجمهورية في عهدة الاتحاد الوطني مجددا".

المسرى

نائب رئيس اقليم كوردستان :

قوات مكافحة الارهاب هي الذراع الفولاذية لابعاد المخاطر عن الاقليم

زار شيخ جعفر شيخ مصطفى نائب رئيس اقليم كوردستان، يوم الاثنين ٢٠٢٢/١٠/٣١، مقر مديرية مكافحة الارهاب، وكان في استقباله وهاب هلبجيي المدير العام لمديرية مكافحة الارهاب وعدد من قادة قوات مكافحة الارهاب.

وخلال الزياة تم تسليط الضوء على نشاطات والخطط المستقبلية لقوات مكافحة الارهاب لمواجهة بقايا تنظيم داعش الارهابي والتنسيق المشترك بين قوات مكافحة الارهاب والبيشمركة والجيش الاتحادي من اجل السيطرة على المناطق الحدودية التي اصبحت ملاذاً للارهابيين.

من جانبه، اعرب نائب رئيس اقليم كوردستان عن دعمه الكامل لجميع نشاطات وفعاليات قوات مكافحة الارهاب، وقال: ان قوات مكافحة الارهاب هي الذراع الفولاذية لتدمير تنظيم داعش الارهابي وابعاد المخاطر عن اقليم كوردستان.

واضاف: سنكون كما كنا دائما مساندين لكم لانجاح نشاطاتكم وجميع جهودنا تنصب باتجاه حماية الأمن والاستقرار في اقليم كوردستان.

هل تفكّك حكومة السوداني ألغام العلاقة بين بغداد وأربيل؟

*النهار العربي

رستم محمود:بعد نيل الحكومة المركزية العراقية الجديدة ثقة البرلمان، تعود القوى السياسية والمكوّنات الاجتماعية في إقليم كردستان العراق إلى طرح الهواجس والتساؤل عن الفرص المتاحة أمام إمكان حل مختلف الملفات العالقة بين بغداد وأربيل، التي تؤثر بعمق في الأحوال العامة في الإقليم. فعلى رغم تكريس السلطة الفيدرالية التي يقرها الدستور لإقليم كردستان، بقيت عشرات الملفات عالقة بينه وبين السلطة المركزية، بسبب التأجيل الذي أقره الدستور العراقي أثناء إقراره في العام ٢٠٠٥، ولم تتمكن مختلف الحكومات المركزية العراقية من إيجاد حلول جذرية وثابتة لها طوال كل تلك السنوات.

وفق المنهاج الوزاري الذي وزعه رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني، والذي يُعتبر بمثابة برنامج لحكومته، فإن أبرز الملفات بين الإقليم والسلطة المركزية يُفترض أنها ستعالج خلال ستة أشهر من عمر الحكومة. فقد أكد المنهاج في الفقرة ٢٣ منه أنه «بدعم من القوى السياسية الموقعة على هذه الوثيقة تخول الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان التفاوض حول الملف النفطي والموازنة إلى حين إكمال تشريع قانون النفط والغاز وفقاً للدستور خلال ستة أشهر». هذا الأمر يعني تجاوز الإقليم لواحد من أبـرز معوقات تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية بداخله، والمتمثل بالصراع مع السلطة المركزية بشأن تفسير الدستور لصلاحيات الإقليم في ملف استخراج النفط والغاز وتصديرهما.

وفي بيان أصدره لمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة، أعلن رئيس إقليم كردستان العراق نيجرفان بارزاني دعم «إنجاح المنهاج الـوزاري وتحقيق تعهدات الحكومة

> الحكومات السابقة تعهدت بالتزامات مشابهة لكنها تراجعت تباعا

الجديدة». وأضاف البيان: «كدأبنا الدائم، نؤكد من جديد استعدادنا لحل كل مشاكل إقليم كردستان وبغداد من خلال الحوار وفي إطار الدستور».

وفي اتصال هاتفي مع السوداني، جدد رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني دعمه «للانطلاق نحو بداية جديدة بين أربيل وبغداد، يُفضّل فيها التعاون على الخلافات، والحوار بدلاً عن الخصومة»، وفق تغريدة لبارزاني.

«مراجعة شاملة»

التعهد الذي أقره السوداني كبرنامج لحكومته بشكل مباشر، ترافق مع وعود عدة تتضمن تنفيذ خطوات عملية تمنع التصعيد بوجه حكومة إقليم كردستان. فالوثيقة التي أقرها البرلمان كإطار لعمل الحكومة، تتضمن «إجراء مراجعة شاملة تتعلق بقطاعي النفط والغاز في الإقليم»، شرط أن تكون محل توافق بين الطرفين. كذلك أقرت بتنفيذ «آليات واقعية» لاستخراج النفط والغاز وتصديرهما مستقبلاً، عبر قانون برلماني خلال ستة أشهر، ما يعني الخضوع للشرط الموضوعي لسيطرة الإقليم على حقوله. والأهم هو التعهد الحكومي بتنفيذ بنود الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢، والتفاوض مع الإقليم بشأن قانون موازنة السنة المقبلة.

الباحث والكاتب شوان مـزوري، يرى في حديث لـ»النهار العربي» أن هذه التعهدات الحكومية، والتي أقرها البرلمان وصارت ملزمة بحكم القانون، هي الأفضل التي تقرها حكومة عراقية مركزية لمصلحة الإقليم، لكن مع التشكيك الدائم قبل الانتقال إلى خطوات عملية، وفق رأيه.

يقول مـزوري إن «العديد من الحكومات السابقة تعهدت بالتزامات مشابهة، لكنها تراجعت تباعاً، بحجة عدم وجود بيئة أو ظرف مناسب.

وهذه التشكيلة الحكومية يمكن لها إظهار حجج مماثلة، إما عبر التشدد في التفسيرات المركزية لبنود الدستور الخاصة بآليات احتكار السلطة المركزية لاستخراج النفط وتصديره، وهو أمر لن يوافق إقليم كردستان عليه، وتالياً سيُحمل تبعات عدم إقرار القانون، أو التحجج بالأوضاع الأمنية والسياسية الضاغطة على الحكومة، خصوصاً أن العمر الافتراضي لهذه الحكومة هو قرابة سنة واحدة، كما أقرت في بيانها الوزاري ذاته».

معضلة المادة ١٤٠

المتحدث الرسمي باسم حكومة إقليم كردستان جوتيار عادل أكد في مؤتمر صحافي قُبيل انعقاد جلسة

> أهم توجهين للحكومة الجديدة، يتعلقان بإمكان إيجاد توازن سياسي بين المركز والاقليم

التصويت على الحكومة الجديدة على ضرورة حل مختلف القضايا العالقة بين أربيل وبغداد من خلال الحوار مع الحكومة الاتحادية، لكنه شدد على «تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور»، الخاصة بالمناطق المتنازع عليها بين الطرفين، والممتدة على طول محافظات ديالى وكركوك والموصل، وتشكل واحدة من الخلافات المزمنة بين الحكومتين الإقليمية والمركزية.

مصدر مقرب من السوداني كشف لـ«النهار العربي» الآليات التي ستعمل عليها الحكومة الجديدة في هذا الإطار، وذلك من خلال تخصيص وصرف مستحقات المشمولين بقرارات اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ وإعادة تشكيل اللجنة العليا خلال شهر من تشكيل الحكومة، الأمر الذي يعني فعلياً إيجاد آليات واضحة لحل هذه «المعضلة الوطنية».

على أن أهم توجهين للحكومة الجديدة، يتعلقان بإمكان إيجاد توازن سياسي بين السلطة المركزية ونظيرتها في إقليم كردستان، وذلك من خلال تعهد الحكومة بتشكيل «مجلس الاتحاد العراقي»، وهو المجلس الذي من المفترض أن يكون مع البرلمان السلطة التشريعية الاتحادية، وذلك وفق المادة ٤٨ من الدستور العراقي، التي تنص على الآتي: «تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد»، لكن مختلف الحكومات العراقية لم تؤسسه، لاعتقادها أن هذا المجلس الذي يشبه مجالس الأعيان، إنما سيكون لصالح القوى غير المركزية في البلاد.

كذلك فإن الحكومة العراقية الجديدة تعهدت بتشريع «قانون المحكمة الاتحادية»، إذ إن المحكمة الراهنة مشكّلة موقتاً، ومن دون قانون دستوري، وقد اعتبرتها القوى السياسية الكردية خاضعة لشروط تفرضها القوى السياسية المركزية في العراق.

المحلل السياسي أنمار حوجيلي شرح لـ«النهار العربي» كيف أن بعض هذه الاستحقاقات لا يُمكن للحكومة المركزية إلا أن تنفذها، وذلك لطبيعة الظرف السياسي العراقي راهناً وقال: «في المحصلة، إن هذه الحكومة هي حكومة قوى «الإطار التنسيقي»، بمختلف قواها، أي الجهة التي قامت ضدها ثورة تشرين، وتعرضت لخسارة سياسية مدوية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وشهدت كيف أن تحالفاً وطنياً عابراً للقوميات والطوائف، كالذي كان يقوده التيار الصدري قبل سنة من الآن، قادر على الإطاحة بها وإخراجها مجتمعة من الحياة السياسية. لأجل ذلك، تستشعر هذه القوى أخطاراً جمة متأتية من إمكان عدم تصرفها بشكل محسوب، وبالذات في سياق تنفيذ بعض الإصلاحات، وخلق علاقات وطيدة مع الطرف الكردي، كي تكون مواقعها أكثر أماناً في الانتخابات المقبلة».

رئيسة برلمان كوردستان: هذه اسباب تاجيل الانتخابات

استقبلت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان يوم الاحد ٣٠ / ١٠ /٢٠٢٢ ، جنين بلاسخارت ممثلة السكرتير العام للامم المتحدة في العراق.

وفي اجتماع ضم الطرفين، جرى الحديث عن الانتخابات القادمة لبرلمان كوردستان والتحديات التي تواجهها هذه العملية، وقالت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان: «ان الوضع غير المستقر في العراق بسبب صراعات الاطراف السياسية وكذلك تأخر تشكيل الحكومة العراقية، كان له تأثير كبير وتسبب في تأجيل الانتخابات، كما كانت عملية تحديث سجلات الناخبين وتعديل قانون الانتخابات واعادة تفعيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اسبابا اخرى ادت الى تأجيل الانتخابات اضافة الى الصراعات بين الاحزاب السياسية في كوردستان».

وفي جانب اخر من حديثها اكدت رئيسة برلمان كوردستان انه وحسب القانون يجب الانتهاء من كافة الاجراءات القانونية والتقنية والادارية قبل انتهاء المهلة المحددة التي تأجلت الانتخابات بموجبها.

عقب ذلك قدمت رئيسة برلمان كوردستان ملخصا عن الجلسات التي عقدها البرلمان مؤخرا، وعن قانون مكافحة العنف ضد العائلة والاطفال.

من جهتها اكدت السيدة جنين بلاسخارت ممثلة السكرتير العام للامم المتحدة في العراق دعمها لجهود وخطوات برلمان كوردستان ، كما ابدت استعدادها للعمل على تقريب الاطراف السياسية والتوصل الى اتفاقية شاملة.

برقيات وزيارات التهنئة لرئيس الجمهورية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، سفير جمهورية الهند لدى العراق براشانت بيساي.

و خلال اللقاء، سلّم السفير بيساي، السيد الرئيس رسالة من الرئيسة الهندية دروبادي مورمو تضمنت تهانيها لفخامته بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، فضلاً عن تمنياتها بالنجاح والتوفيق في اداء مهام منصبه.

و في الرسالة أيضاً، أكدت الرئيسة مورمو حرص الهند على توسيع أطر التعاون مع العراق وبما يعمّق العلاقات التاريخية بين البلدين ويحقق تطلعات الشعبين الصديقين في التقدم والازدهار.

من جانبه حمّل رئيس الجمهورية السفير بيساي شكره وتحياته للرئيسة مورمو على تهانيها الطيبة، موضحاً رغبة العراق في الارتقاء بمستوى العلاقات مع الهند وتوسيع آفاق التعاون المشترك على الصعد كافة خدمة للمصالح العليا للبلدين.

عمق علاقات التاريخية مع المملكة العربية السعودية

أكّد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد عمق علاقات الأخوة التاريخية التي تربط العراق والمملكة العربية السعودية، وأهمية استمرار التعاون الإيجابي وتعزيزه على مختلف الصعد لتشمل المجالات كافة وبما يخدم تطلعات الشعبين الشقيقين.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الأحد ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، السفير السعودي لدى العراق عبد العزيز الشمري، الذي هنأ فخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية، معبّراً عن أمنياته بالنجاح والتوفيق في أداء مهام منصبه وبما يخدم تعضيد العلاقات بين البلدين.

اهمية وحدة الصف ودعم الحكومة لإنجاح مهامها

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، ان تشكيل الحكومة الجديدة خطوة مهمة على طريق حل المشكلات العالقة والشروع في تلبية متطلبات المواطنين.

جاء ذلك خلال استقبال السيد الرئيس، الاحد ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وفد كتلة بدر النيابية الذي قدم التهاني والتبريكات الى الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية ومباشرة مهام عمله.

وأعرب السيد الرئيس عن شكره وتقديره الى أعضاء الوفد على مشاعرهم الطيبة، مؤكداً ان وحدة الصف ومساهمة الجميع في الجهود المبذولة لتجاوز الأزمات القائمة وتعضيد عمل الحكومة هي عوامل أساسية لإيصال البلد الى بر الأمان.

الاشادة بالتاريخ الحافل للمواقف الوطنية لعائلة الصدر

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وفداً يمثل سماحة آية الله الفقيه السيد حسين السيد إسماعيل الصدر للتهنئة بمناسبة انتخاب فخامته رئيسا للجمهورية.

وحمّل رئيس الجمهورية، الوفد تحياته وشكره وتقديره لسماحة آية الله الفقيه السيد حسين الصدر وتمنياته له بموفور الصحة، كما أشاد فخامته بالتاريخ الحافل للمواقف الوطنية لعائلة الصدر الكريمة.

استقبال الأمين العام لحزب التصحيح الوطني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢، في قصر السلام ببغداد، الأمين العام لحزب التصحيح الوطني السيد كامل الدليمي، الذي هنأ السيد الرئيس بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية.

وعبّر رئيس الجمهورية عن شكره وتقديره للسيد الدليمي على تهانيه وتبريكاته.

استقبال وزير التعليم التعالي والبحث والعلمي الأسبق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وزير التعليم التعالي والبحث والعلمي الأسبق الدكتور قصي السهيل الذي قدم التهاني بمناسبة انتخاب فخامته رئيساً للجمهورية.

وثمن رئيس الجمهورية التهاني الطيبة للدكتور قصي السهيل.

استقبال الدكتور علي الأديب

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢، في قصر السلام ببغداد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق والقيادي في حزب الدعوة الإسلامية الدكتور علي الأديب، الذي قدّم التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وأعرب السيد الرئيس عن بالغ شكره وتقديره للتهاني والتبريكات الطيبة، متمنياً للجميع النجاح والسداد لخدمة العراقيين بكافة مكوناتهم وانتماءاتهم.

استخبارات وامن السليمانية تواصل اعتقال الارهابيين

ضمن عملياتها المتواصلة في اعتقال الارهابيين و افشال مخططاتهم الاجرامية ، أعلنت خليه الاعلام الامني، الاثنين،ان استخبارات وامن السليمانية تلقي القبض على (٣) مطلوبين للقضاء بتهم الارهاب.

وقالت الخلية في بيان تابعه المسرى ،انه "بعملية امنية امتازت بالدقة والسرعة واستنادًا الى معلومات استخبارية، تمكنت مفارز مديرية استخبارات وامن السليمانية التابعة الى المديرية العامة للاستخبارات والامن وبالتنسيق مع مديرية اسايش محافظة السليمانية من القاء القبض على ثلاثة متهمين مطلوبين للقضاء وفق قضايا ارهابية، صادرة بحقهم مذكرات قبض وفق المادة (٤/١) ارهاب.

وأضافت انه تم القبض عليهم من خلال تواجدهم في احدى مناطق محافظة السليمانية.

السوداني:لا خطوط حمراء أمام أي ملف فساد

اكد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني عزم الحكومة تشكيل فريق داعم لهيئة النزاهة يتخذ الصفة القانونية، مشددا على عدم وجود خطوط حمراء أمام أي ملف فساد.

وذكر بيان لمكتب السوداني ان "السوداني، اجرى زيارة إلى مقر هيئة النزاهة، وعقد حال وصوله اجتماعا مع رئيس الهيئة علاء الساعدي والكادر المتقدم فيها". واستمع السوداني بحسب البيان، إلى "إيجاز عن عمل هيئة النزاهة في مكافحة الفساد، وملاحقة المتسببين والمتورطين بحالات الفساد المالي والإداري".

وشدد على "عدم وجود خطوط حمراء أمام أي ملف فساد مرتبط بجهة سياسية أو أية شخصية كانت"، وأكد أن "الحكومة ستقدم كل الدعم إلى هيئة النزاهة، سواء على مستوى الإجراءات التنفيذية أم في الجانب التشريعي، عبر تقديم مشاريع قوانين تتصدى للفساد وتسهم في إغلاق منافذه".

وبين أن "الهدف لا يقتصر على زج الفاسدين في السجون، بل يتعدى إلى تقديم الإجراءات الوقائية للحد من الفساد، وزرع ثقافة النزاهة وعفة اليد والحفاظ على المال العام، والحيلولة دون تورط الموظفين في مخالفات أو جرائم فساد".

وأكد رئيس مجلس الوزراء أنّ "أولى المعايير في التعامل مع حكومات الدول هو في مدى التعاون الذي تبديه مع العراق لتسليم المُدانين بقضايا الفساد واسترداد الأموال المختلسة والمهربة".

وكان مصدر مطلع قد اكد ان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني جاء الى هيئة النزاهة من اجل الاطلاع على مجريات التحقيق بملف سرقة اموال امانات الضريبة والبالغة ٢/٥ مليار دولار في عهد الحكومة السابقة".

واضاف المصدر ان "السوداني عازم على فتح ملفات اكثر خطورة خلال الايام المقبلة بالتعاون مع الجهات القضائية والرقابية لمحاسبة الفاسدين".

وثائق البنك المركزي العراقي

الى ذلك كشفت وثائق للبنك المركزي العراقي، عن صدور أحكام قضائية بحجز الأموال المنقولة وغير المنقولة لمسؤولين في الهيئة العامة للضرائب وأصحاب شركات مقاولات متورطين فيما بات يُعرف بـ"سرقة القرن".

ووفقاً للوثائق الصادرة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر الجاري فإن قسم التصديقات والحجوزات في الدائرة القانونية للبنك المركزي، وجهت المصارف الخاصة بالحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمسؤولين الحكوميين وأصحاب الشركات بناء على قرار من محكمة تحقيق الكرخ الثانية.

وتضمن قرار المحكمة وتوجيه البنك المركزي بحجز أموال مشرف القسم المالي في الهيئة العامة للضرائب، ضياء عبد الخالق علي الزيدي، ومدير القسم المالي في الهيئة العامة للضرائب، زهير جمعة حمادي، ومدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية، أسامة حسام جودة، ووكيل القسم المالي في الهيئة العامة للضرائب قيس محمود مهدي الزبيدي، ومعاون مدير عام الهيئة العامة للضرائب، سامر عبد الهادي قاسم الربيعي.

كما تضمن أمرا آخر صادرا من المحكمة المذكورة، حجز أموال المدير المفوض لشركة رياح بغداد للتجارة العامة المحدودة، حسين كاوه عبد القادر عبد العزيز بريفكاني، والمدير المفوض لشركة القانت للمقاولات العامة المحدودة، محمد فلاح عبد الله الجنابي، والمدير المفوض لشركتي الحوت الاحدب وبادية المساء للتجارة العامة المحدودة، عبد المهدي توفيق مهدي، والمدير المفوض لشركة المبدعون للخدمات النفطية المحدودة، نور زهير جاسم المظفر.

وعلى الصعيد ذاته قال النائب عن تحالف الاطار التنسيقي محمد كريم إن "اربعة ايام من حكم السوداني كانت كفيلة بفتح اربعة ملفات استراتيجية في العراق وهي الصحة والسلة الغذائية والفساد والامن".

واضاف كريم، ان "ما يرغب به الشعب هو انتهاء عصر حكم حيتان الفساد في العراق وتوفير ابسط متطلبات الشارع من الكهرباء والماء والصحة والسلة الغذائية".

يبدأ مهامه من «عش الدبابير» بمحاربة الفساد

التحدي الأكبر الذي يواجهه السوداني، طبقاً لغالبية المراقبين والمتابعين للشأن السياسي العراقي، هو الفساد، لا سيما أن القضاء لا يزال يحقق مع المتهم الرئيس في القضية، والذي يبدو أنه بدأ يعترف بتورط أطراف أخرى، تؤكد كل المؤشرات أنها ليست أكثر من واجهات لقوى حزبية وسياسية وشخصيات كبيرة وربما زعامات من الخط الأول، وهو ما يعني أن السوداني سيدخل فوراً عش الدبابير. ولأن دخول حمام الفساد في العراق «مش زي خروجه» على طريقة المثل المصري، فإن الحرب على الفساد سوف تبقى مفتوحة دون تحقيق نتائج ملموسة، إلا على مستوى نسبي، كون الجميع يعرف أن الفساد في العراق محمي من قبل المنظومة السياسية نفسها.

وكما أن الكاظمي لم يتورط في أي ملفات فساد حين تولى على مدى ٤ سنوات رئاسة جهاز المخابرات العراقي،

فإن الميزة التي يحملها السوداني هي أنه ربما من بين قلة نادرة من كبار المسؤولين العراقيين لم تُكشف دلائل على تورطه، برغم تسلمه على مدى ١٩ سنة مضت نحو ٥ وزارات بالأصالة والوكالة، فضلاً عن منصب محافظ ميسان، وهو ما يجعله أكثر ثقة في النفس في مواجهة هذه الآفة التي نكبت الميزانية العراقية بخسارة أكثر من ٤٠٠ مليار دولار طوال العقدين الماضيين.

مع ذلك، فإنه المنهاج الذي نالت حكومة السوداني ثقة البرلمان بموجبه، لم يعد ملزماً للفريق الحكومي وحده بقدر ما هو ملزم أيضاً للقوى السياسية التي دعمت السوداني، وهي «ائتلاف إدارة الدولة».

وهذا الائتلاف، وليس رئيس الوزراء فقط، سوف يجد نفسه بدءاً من أول الإجراءات التي سوف تقوم بها الحكومة، في مواجهة مفتوحة مع اثنين من أخطر الخصوم والمعارضين، وهما زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر والشارع العراقي، ممثلاً بناشطي ما يسمى «حراك تشرين» أو عموم العراقيين الغاضبين من تردي الخدمات في بلد غني.

ومع أن الأموال لا تنقص السوداني، حيث يجلس الآن على تل هائل من الذهب والنقد الأجنبي، فإن هذه الأموال ستكون سلاحاً ذا حدين أمام السوداني، بل تمثل تحدياً آخر يضاف إلى ما يواجهه من تحديات. ففيما لم يجد الكاظمي حين تولى مسؤوليته أواسط عام ٢٠٢٠ سوى ٦٠٠ مليون دولار في الخزينة، بسبب انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، فإن السوداني، لا سيما بعد أن يقر البرلمان الموازنة المالية قريباً، يستطيع الإنفاق على أي قطاع من قطاعات الدولة. وطبقاً للمتابعين، بمن فيهم المؤيدون والخصوم، فإن هذه الوفرة المالية سوف تفقد السوداني أي حجة يمكن أن يستند إليها في حال أخفق في أي ميدان من الميادين الخدمية أو الاستثمارية.

وفيما يجد «ائتلاف إدارة الدولة»، الداعم الأكبر للسوداني، أنه حقق انتصاراً على الصدر المتربص بالحكومة وبالائتلاف، فإن السوداني، وطبقاً لكل المعطيات المتوفرة، سوف لن يتصرف وفقاً لرؤية «ائتلاف إدارة الدولة». فهو خاض أول تجربة لم تكن ناجحة مع قوى هذا الائتلاف حين رفضوا معظم خياراته للوزراء الذين كان يريد أن يكونوا معه. وباستثناء بضعة وزراء فرضهم السوداني بقوة شخصيته، فإن قوى الائتلاف البرلماني الكبير رشحوا للسوداني ما يريدونه هم من وزراء. وعندما كانوا يقدمون له أسماء مرشحيهم ويتم رفضهم من قبله، كانوا يرشحون له آخرين، حتى يضطر في النهاية إلى القبول بالحلول الوسط.

وانطلاقاً من ذلك، فإن معظم المراقبين والمتابعين والسياسيين، بمن في ذلك المقربون من السوداني، يرون أنه سوف يأخذ بعين الاعتبار قبول الصدر بما سوف يقدمه، وكذلك الشارع، لكي يسقط الحجج الخاصة بقلة الخدمات مع وجود الأموال.

كما أن السوداني ألزم نفسه بتغيير قانون الانتخابات خلال ٣ أشهر وإجراء انتخابات مبكرة في غضون عام، وهو ما سيبرد جبهة الخصوم، سواء كانوا صدريين أم تشرينيين. ومع أن هذا الالتزام يبقى حمال أوجه، لا سيما في ظل تباعد وجهات النظر بشأن قانون وآلية إجراء الانتخابات، فإن ما ثبته السوداني في منهاجه الحكومي لن يكون حجة عليه، بل قيداً على القوى السياسية.

وفي حال تمكن السوداني من تحقيق منجزات ملموسة في غضون سنة، فإن الحديث عن انتخابات مبكرة لن يعود يحظى بالاهتمام المطلوب، شريطة أن يرضى الشارع والصدر عن تلك الإنجازات.

محمد صالح صدقيان:

تحديات صعبة أمام الحكومة الجديدة

بعد مخاض عسير، أبصرت حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني النور وسط تحديات إستثنائية تنتظرها، منها ما يتصل بالداخل العراقي ومنها ما يتعلق بموقع العراق وعلاقاته الإقليمية والدولية.

داخلياً؛ تصطف سلسلة تحديات، إن كانت إقتصادية أو أمنية أو سياسية، خصوصاً ما يتعلق بمحاربة الفساد المستشري في دوائر الدولة ومؤسساتها حتى أنه أصبح يتخذ طابعاً مؤسساتياً في أغلب الأحيان ويعتمد على قواعد واجراءات تستمد قوتها من طبيعة العمل الحكومي نفسه.

وبالتالي؛ أمام رئيس الوزراء محمد شياع السوداني

> عنصر النزاهة بات حجر الزاوية في اي خطة حكومية

فرصة جدية لتغيير هذه القواعد والإجراءات من خلال إعادة صياغة النظم الإدارية والمالية لمعالجة التسيب الإداري والمالي، وأيضاً من خلال الإعتماد على الكفاءات العراقية في الداخل والخارج (وبعضها موجود في الإدارة العراقية نفسها) والحد من المحاصصات الجهوية والطائفية والحزبية وصولاً إلى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

في هذا السياق، أضع بتصرف رئيس الحكومة فكرة تشكيل مجالس مركزية عليا للإنفاق (مجلس الإقتصاد والمال، مجلس الثقافة، مجلس الطاقة، مجلس الإعمار، مجلس الأمن، مجلس السياحة الدينية إلخ..) على أن تكون مركزية الطابع كخطوة أولى وذلك إلى حين الإنتهاء من وضع نظام اداري ومالي جديد وشامل في كل مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها وإداراتها.

هذه المجالس هي عبارة عن مجالس وزارية مصغرة تجتمع برئاسة رئيس الوزراء ووظيفتها الإشراف على تنفيذ المشاريع والإنفاق عليها والحفاظ على المال العام.

ولا شك أن عنصر النزاهة بات حجر الزاوية في اي خطة حكومية، وبالتالي لا بد من إبعاد حيتان الفساد المنتشرين في مرافق الدولة بشكل مباشر وغير مباشر واتخاذ عقوبات صارمة بهذا الاتجاه.

ان مكافحة الفساد والشروع بتنفيذ المشاريع الحقيقية والحيوية كفيل باعادة ثقة المواطنين بدولتهم ووضع حد لتراجع الثقة بالعملية السياسية التي سار عليها العراق منذ العام ٢٠٠٣.

إن الاستعانة بالكفاءات العراقية الشابة الموجودة في الخارج أمر في غاية الاهمية وهم بمثابة إحتياطي العراق الذهبي الفعلي والمهمل والمستبعد؛ فهؤلاء الشباب يمتلكون الطموح والمعرفة والجهد لمساعدة رئيس الوزراء في تنفيذ برنامجه الحكومي ولوضع بلدهم على سكة مواكبة العصر.

تبقى قضية السلاح المنفلت الذي يُهدّد حياة المواطنين ويقف حجر عثرة أمام أي تقدم يطمح إليه العراقيون، وهذه القضية لا تخلو من تعقيد، لكن تعزيز التفاهم الوطني وترسيخ مبادىء القانون كفيلان بمعالجة هذه الظاهرة وبأسرع وقت ممكن.

خارجياً؛ ثمة ملفات يجب التعاطي معها بحكمة ودراية كبيرين وعلى أساس وضع مصلحة العراق الوطنية فوق كل إعتبار.

هناك ثلاث دوائر يتحرك العراق ضمنها، عربياً واقليمياً ودولياً.

في المحيط العربي، يحتاج العراق إلى تدعيم علاقاته العربية بعيداً عن سياسة المحاور والإستقطابات

الاستعانة بالكفاءات العراقية الشابة الموجودة في الخارج أمر في غاية الاهمية

والخلافات وصولاً إلى إعادة تفعيل دور العراق التوفيقي في محيطه العربي.

وما مشاركة الرئيس محمد شياع السوداني في قمة الجزائر المنعقدة في الاول من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل إلا فرصة يجب استغلالها وعدم تفويتها من اجل مخاطبة قادة الدول العربية لكي يكونوا شركاء في حماية أمن العراق وإعادة إعماره وتحصين إستقراره.

في الاقليم؛ يحتاج العراق إلى دعم أشقائه وتفهمهم لأوضاعه. ان العامل الامني جادة ذات اتجاهين فمثلما يريد العراق دعم واسناد اشقائه في الاقليم يتوجب عليه اغـلاق كافة الملفات الامنية التي تقلق دول الجوار وتحديدا ما يخص وجود عناصر مسلحة منشقة تتحذ من الأراضي العراقية مقراً لمهاجمة دول الجوار وخصوصاً إيران وتركيا، وهذا الأمر يبعث برسائل غير مشجعة لهاتين الدولتين.

لذا، على الحكومة العراقية الجديدة مسؤولية إغلاق هذه المقرات وتسوية المشاكل الأمنية المتعلقة بدول الجوار.

دولياً؛ ترث الحكومة الجديدة علاقات بمستويات متفاوتة مع المجتمع الدولي وهذه العلاقات ليست نمطية بل بحاجة الى اعادة صياغة تستند إلى وضوح في الرؤية لأن العراق لا يريد أن يكون ساحة صراع ولا عامل تجاذبات دولية أو اقليمية، كما أنه لا يريد أن يكون ساحة لتصفية الحسابات مع أطراف ثالثة أو تقاطع في السياسات.

هذه التصورات أو الثوابت، بما تتضمنه من عناصر توازن سياسي، يجب أن تكون هي الأساس في مقاربة العراق لعلاقاته العربية والإقليمية والدولية، ودائماً وفق قاعدة احترام أراضي العراق وسيادته وقراره وعلاقات حسن الجوار.. واستناداً إلى مبادىء الدستور العراقي والعملية السياسية التي قامت على مبدأ الديمقراطية وصناديق الاقتراع.

لا أعتقد أن هذه التصورات الأولية المطروحة على الرئيس محمد شياع السوداني سهلة المنال ولا هي في متناول اليد وانما هي صعبة ومعقدة إلاّ أن رحلة الألف الميل تبدأ بخطوة واحدة اذا توفرت الإرادة والجرأة والشجاعة لأن بعض الاجـراءات تحتاج إلى عمليات جراحية معقدة لكنها ممكنة.

أتمنى أن تنجح حكومة الرئيس محمد شياع السوداني في اهدافها وأن تكتب في سجل التاريخ أنها وضعت العراق على سكة تصحيح المسار.. ولا مناص من أولوية التصدي للفساد، آفة الآفات، صوناً للعراق وشعبه وأجياله الآتية.

* أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*post 180

حميد الكفائي:

مَهَمَّة السوداني صعبة.. لكنها ليست مستحيلة

مهما تكن مثالب الحكومة العراقية الجديدة، وهي كثيرة، لكنها بالتأكيد أفضل من الحكومة الهزيلة السابقة، التي لم تكن حكومة حقيقية، بل مجرد جماعة من هواة المناصب، أمضت سنتين ونصف في التفرج على المشاكل والخلافات بين القوى السياسية المختلفة، متملقةً للجماعات المسلحة ورعاتها الأجانب، ضعيفةً ومنبطحة أمامها، مراعيةً الأقوياء على حساب الضعفاء، والأثرياء على حساب الفقراء.

كان همها الأول البقاء، والبقاء فقط، ليس لهدف وطني أو إنساني، حاشاها ذلك، وإنما لكي تستمر رواتب وامتيازات المشاركين فيها، الذين كانوا يأملون أن يتحولوا بقدرة قادر إلى قادة سياسيين أقوياء، متناسين عيوبهم المتأصلة وغير القابلة للإصلاح. لم تفِ بوعودها بملاحقة قتلة المتظاهرين، أو القضاء على الفساد أو الحد منه. وكل الذي فعلته هو أنها جعلت الفقراء ومحدودي الدخل يدفعون ثمن أخطائها وأخطاء الحكومات السابقة عبر تخفيض سعر الدينار الذي تسبب في رفع أسعار السلع الاستهلاكية، ومعظمها مستوردة.

آخر «إنجازاتها» كان الإشراف على «سرقة القرن»، البالغة ٢/٧ مليار دولار، نعم ٢/٧ مليار دولار، من أموال الأمانات الضريبية وتحويلها إلى الخارج.

هذه الجريمة الكبرى بحق العراقيين هي أكبر تحدٍ

> حل مشكلة السلاح غير المقيد بقوانين الدولة مفتاح لحل مشاكل العراق الأخرى

يواجه حكومة محمد شياع السوداني، التي يجب أن تشكل لجنة من المتخصصين للتحقيق فيها، من أجل الوصول إلى جذورها، ومعرفة كيف تمكَّن السراق من اختراق مؤسسات الدولة بسهولة نادرة الحدوث في أي بلد طبيعي، وتحويل مبالغ بهذا الحجم عبر المصارف الرسمية إلى الخارج.

إن إهمال التحقيق في هذه الجريمة سوف يقود إلى تكرارها، وربما بحجم أكبر في المستقبل، وسوف يؤدي إلى ضياع هذا المبلغ الهائل، الذي يمكن أن يحدث تغييرا واسعا في العديد من القطاعات. إن تمكنت الحكومة من كشف كيفية حدوثها، وإدانة المتورطين فيها وإعادة الأموال المسروقة، فستكون إحدى أهم علامات نجاحها. أما إذا أهملتها أو تسترت عليها، فهذا يعني أن المتورطين فيها أقوى من الحكومة، ما يؤدي إلى زعزعة ثقة الناس بها.

لقد اختير السوداني لتشكيل الحكومة، ليس لأنه قوي سياسيا، ولكن لأنه أكثر السياسيين الحاليين قبولا لدى الشعب، إذ لم تطَله شبهات الفساد والفشل، لكن هذا وحده لا يكفي لأن ينجح في مَهَمَّته، رغم أنه في غاية الأهمية في عراق اليوم. ينحدر السوداني من عائلة الصيهود المعروفة في محافظة ميسان، وكان والده عضوا في حزب الدعوة الإسلامية المحظور، الأمر الذي أدى إلى اعتقاله ثم إعدامه عام ١٩٨٠، مع خمسة آخرين من أفراد عائلته.

دخل السوداني العملية السياسية مبكرا، وهو الوحيد بين السياسيين الذي تدرَّج بشكل طبيعي في المناصب الحكومية، فبدأ في أدنى السلم، قائمقاما لقضاء العمارة، ثم ارتقى إلى محافظ ميسان، وفي عام ٢٠١٠، اختير وزيرا لحقوق الإنسان في حكومة المالكي الثانية، وهذه الوزارة فائضة عن الحاجة، لذلك ألغيت عام ٢٠١٦، فالدفاع عن حقوق الإنسان تتولاه منظمات المجتمع المدني، وليس الحكومة، التي هي المتهم الأول بانتهاكها، ولا يمكنها أن تكون حَكَما في هذه المسائل.

وعند تشكيل حكومة حيدر العبادي عام ٢٠١٤، صار السوداني وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، ورغم كونها وزارة مهمة، لكنها مهمشة، مع ذلك، ازدادت أهمية الوزارة لارتباط شبكة الحماية الاجتماعية بها، وكان أداء السوداني جيدا بحسب الذين عملوا معه من موظفين ومسؤولين. وفي عام ٢٠١٨، عاد السوداني نائبا في البرلمان، ثم أعيد انتخابه عام ٢٠٢١.

وبعد مخاض عسير دام عاما كاملا، تخللته احتجاجات ومفاوضات ومصادمات مسلحة بين القوى (السياسية)، انتهت باستقالة ٧٣ نائبا من البرلمان، ثم استبدالهم بالمرشحين الذين جاءوا في المرتبة الثانية، وفق قانون الانتخابات، اختير السوداني مرشحا للكتلة الكبرى، وهي الإطار التنسيقي، التي كانت كتلة صغرى حين إعلان نتائج الانتخابات في أكتوبر عام ٢٠٢١، وبقيت صغرى حتى استقالة النواب الصدريين في يونيو عام ٢٠٢٢.

> بإمكان السوداني أن ينجح، وكثيرون يعولون على نجاحه

صار السوداني رئيسا للوزراء في السابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٢٢ بعد تصديق البرلمان على حكومته، ويعتبر بين قلة من السياسيين الذين حققوا نجاحا، ولكن مهلا، فالنجاح في العراق لا يقاس بكثرة الإنجازات وإنما بقلة الإخفاقات وغياب الاتهامات، فلم تطَل الرجل أيٌّ من شبهات الفساد التي طالت معظم السياسيين، إن لم نقل كلهم، صادقةً كانت أم زائفة.

التحديات التي تواجه السوداني لا يمكن عدها، لكثرتها وتراكمها، لكن أهمها على الإطلاق هو نزع سلاح المليشيات التي يرتبط بعضها بالدولة ويتقاضى رواتب منها.

المسلحون «المجهولون» هم المسؤولون عن الفساد، وهم المسؤولون عن القتل والخطف ونهب المال العام وحماية الفاسدين، وهم المرتبطون بدول أجنبية تسعى لزعزعة استقرار العراق. هؤلاء هم العقبة الأولى في طريق رسوخ الدولة وتقدمها، وهم الذين همَّشوا الخبراء والنزهاء والمخلصين وأصحاب الرأي، بل دفعوهم إما إلى الصمت والتنحي جانبا، وإما إلى الهجرة وترك العراق كليا.

وهم الذين زرعوا الخوف ونشروا الإرهاب وشجعوا التبعية والنفاق، بسبب قمعهم الرأي الآخر، وقتلهم وتسقيطهم، أو الاثنين معا، كل من ينتقدهم أو ينتقد راعيهم الأجنبي.

لقد بلغ عدد ضحاياهم بالآلاف، لا تبدأ بالدكتور علاء مشذوب والصحفيين هادي المهدي ونزار عبد الواحد وأحمد عبد الصمد وتوفيق التميمي ومازن لطيف، ولا تنتهي بالدكتور هشام الهاشمي والدكتورة ريهام يعقوب والناشط المدني سجاد العراقي والناشط المدني إيهاب الوزني والمحامي علي جاسب وأبيه، الذي قتل لمطالبته بالكشف عن خاطفي ابنه، فأيُّ ظلمٍ أعظم من هذا يمكن أن يطال الإنسان: يُقتل غيلةً لأنه احتج على خطف ابنه.

إن لم يتمكن السوداني من حل هذه المشكلة، من أجل تحقيق الأمن وحفظ المال العام وصون الحريات المدنية، التي عبثت بها هذه الجماعات الإجرامية، فلا يمكننا الحديث عن دولة مستقرة، ناهيك عن الديمقراطية والتقدم وتفعيل القانون وصون الحريات الشخصية والعامة، وتنمية الاقتصاد وتوفير الوظائف وتحسين الخدمات، وما إلى ذلك من آمال وأحلام تراود مخيلة العراقيين.

إن إيجاد حلٍ، أمني أو سياسي، لمشكلة السلاح المرتبط بالدولة وغير المقيد بقوانينها، وليس «السلاح المنفلت»، كما يردد كثيرون، هو مفتاح لحل مشاكل العراق الأخرى، وهي كثيرة، من تدهور الخدمات، خصوصا الكهرباء والصحة والتعليم، وارتفاع نسبة الفقر التي تجاوزت ثلث السكان، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، إلى تفعيل القانون وحماية الحريات وتنمية القطاع الخاص، كي يستوعب الأعداد المتزايدة من العاطلين، وإصلاح البنية الأساسية المتهالكة للدولة، من طرق وجسور وخطوط السكك الحديد وخطوط النقل العام،

> النجاح في العراق لا يقاس بكثرة الإنجازات وإنما بقلة الإخفاقات

وأنظمة الاتصالات، ونظم تجارية رصينة، يكون الدور الأول فيها للقطاع الخاص، وليس لأجهزة الدولة المتضخمة.

لا أحد يتوقع من السوداني أن يجترح المعجزات، والجميع يدرك أن حكومته الحالية ضعيفة لأنها من اختيار الجماعات السياسية المتهمة بالفساد والفشل، والتي أخذت بنظر الاعتبار مصالحها قبل المصلحة العامة.

والضعف هنا، لا يأتي من عدم خبرة أعضاء الحكومة، فكثيرون منهم أمضوا عقدين أو ثلاثة كموظفين ومسؤولين في الوزارات التي تولوا إدارتها الآن، وكثيرون منهم لم تطَلهم تهم فساد، لكنه يأتي من ارتباطهم بالجماعات السياسية التي جاءت بهم إلى المناصب، واحتمال خضوعهم لإرادتها، من أجل البقاء في مناصبهم، أو عدم تعرضهم لتهم كيدية كالتي طالت عددا من المسؤولين النزهاء، من أجل ابتزازهم وإخضاعهم لإرادة الفاسدين.

بإمكان السوداني أن ينجح، وكثيرون يعولون على نجاحه، ليس خلال السنة الأولى، فهذا مستحيل، ولكن الجميع يريدون منه أن يبدأ فورا بعملية الإصلاح الطويلة الأمد، والتي تتطلب قراراتٍ شجاعةً وسياساتٍ حكيمةً وعلاقاتٍ دوليةً مثمرة. يحتاج العراق لتطوير علاقاته الدولية، وألا يصطف مع الخاسرين والمحاصرين، فتكفيه العقوبات والحروب خلال أربعة عقود.

ويحتاج أيضا لأن يصطف مع الدول النافعة اقتصاديا وأمنيا وسياسيا، خصوصا الدول العربية والدول الغربية، التي تمسك بزمام الأمور في العالم، الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وبالتأكيد يحتاج إلى الابتعاد عن الارتباط بالدول المغامرة، التي لا تكترث لمصالحها الطويلة الأمد، بقدر اهتمامها بتطبيق أيديولوجيات بالية.

هناك جماعات تحاول ربط العراق بدولة فاشلة ومحاصرة داخليا وخارجيا، وهـذه الجماعات يجب التصدي لها، عبر الإقناع بأن مصلحة العراقيين الطويلة الأمد تكمن في وجود دولة قوية ومستقلة، فإن فشِلْ، لابد من المواجهة، كي يبقى العراق مستقلا وقادرا على مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية المتسارعة.

من الضروري أن يشرع السوداني فورا بتشكيل فريق من الخبراء النزهاء المستقلين سياسيا، كي يضطلعوا بمهمة إيجاد السبل لإيقاف التدهور الحالي، كل في مجال اختصاصه، ثم البدء بانتشال البلد من مشاكله وأزماته عبر خطوات حثيثة مدروسة.

بهذا الإجـراء يمكنه أن يكسب الشعب الغاضب والمحبط، وأن يواجه خصومه من الكتل السياسية، التي لا يتمنى بعضها له النجاح، بينما يحاول الآخر أن يستغل ضعفه للتغول على مؤسسات الدولة وتسخيرها لمصلحته. إنها مهمة شاقة وتحتاج إلى جهود استثنائية، لكنها ليست مستحيلة.

*سكاي نيوز عربية

محمد عبد الجبار الشبوط:

أمنيات برسم الحكومة الجديدة

الانتخابات، في الفكر السياسي الديمقراطي، هي الية لتداول السلطة سلميا في المجتمع. ومن هنا جاء تعريف الديمقراطية بانها «منظومة اليات محايدة لتداول السلطة سلميا ودوريا عن طريق الانتخابات».

وهي مباراة تنافسية سياسية ودية وليست معركة بين اعداء وخصوم وليس الفوز فيها انتصار بالمعنى العسكري.

وموضوع هذه المباراة هو خدمة الانسان، او المواطن. «وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ».

ذلك ان تعريف السياسة عندنا هي: رعاية شؤون الناس.

ومـن اجـل تحسين الاداء الديمقراطي الخدمة للحكومة، اقدم في هذه السلسلة من المقالات مجموعة امنيات لي كمواطن، وربما تكون نصائح، ارجو ممن سوف يتولى تشكيل الحكومة نيابة عن الشعب الاخذ بها وتنفيذها.

الأمنية الأولى،الدولة الحضارية الحديثة،ان تعلن الحكومة انها تعمل من اجل اقامة الدولة الحضارية الحديثة في العراق.

خلال السنوات التي مرت على العراق بعد ١٤ تموز عام ١٩٥٨ تبنت الاحزاب السياسية الرئيسية اهدافا وشعارات ايديولوجية. الحزب الشيوعي تبنى الماركسية اللينينية.

حزب البعث تبنى هدف الدولة القومية العربية. الاحزاب الاسلامية تبنت الدولة الاسلامية. وعمّقت هذه الاهداف الايديولوجية الخلافات والانقسامات في المجتمع العراقي. وبسبب التخلف الحضاري للمجتمع جسدت هذه الانقسامات نفسها على شكل ممارسات صراعية عنيفة وقاسية ذهب ضحيتها الكثير من العراقيين، وهدر بسببها المال والجهد والزمن.

آن الاوان ان يكون الهدف هو اسعاد الانسان العراقي عن طريق تحسين نوعية الحياة التي يحياها، وتطويرها، وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق زيادة انتاجية المجتمع، والعدالة في توزيع الثروة والسلطة، وتحسين الخدمات، وتبسيط الاجراءات، وبسط الامن، والحرية والمساواة، وتوفير فرص العمل العادلة، والسكن، والرعاية الصحية، والتعليم، وغير ذلك.

وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا في اطار ومن خلال الدولة الحضارية الحديثة، الامر الذي جربته وحققته شعوب اخرى كثيرة في اوروبا واسيا وافريقيا، كما في اليابان وماليزيا وسنغافورة، والدانمارك والنرويج وفنلندا وهولندا، ورواندا، وغيرها من الدول.

وانا اعلم ان اقامة الدولة الحضارية الحديثة لا يتحقق خلال اربع سنوات فقط، لان الامر يحتاج الى وقت اطول، الى اجيال؛ لكن الشروع في السير في الطريق المؤدي الى تحقيق هذا الهدف يتم في لحظة، هي لحظة اتخاذ الحكومة الجديدة قرارا باتخاذ الدولة الحضارية الحديثة هدفا اعلى للحكومة ومعها المجتمع كله. وهذا هدف انساني عام مشترك يمكن ان يجمع تحت مظلته العراقيين باختلاف تنويعاتهم العرقية والدينية والمذهبية والحزبية والمناطقية.

والدولة الحضارية الحديثة دولة قيمية، وهذا هو ما يميزها عن الدول المتخلفة، والاستبدادية، والدكتاتورية، وغيرها.

ومنظومة القيم العليا للدولة الحضارية الحديثة هي التي تمكن الفرد والمجتمع والدولة من تشغيل المركب الحضاري وعناصره الخمسة (الانسان، الارض، الزمن، العلم، العمل) من الاشتغال بطريقة تضمن تحقيق الاهداف الانسانية والخدمية التي ذكرتها قبل قليل. وتضم منظومة القيم العليا مفردات مثل التعاون، والتطوع، والتسامح، والحوار، والتهذيب، والنظافة، والاخلاص، والوسطية، وغير ذلك.

وتقوم الدولة الحضارية على ركائز واسس متينة منها: المواطنة والديمقراطية وحكم القانون والمؤسسات والعلم الحديث.

> **على الحكومة الجديدة ان تعمل على تعزيز هذه الاسس الخمسة**

وبناء عليه، فان على الحكومة الجديدة ان تعمل على تعزيز هذه الاسس الخمسة، في مختلف المجالات، بحث تكون هذه الاسس اساسا ومقياسا لتصرفاتها واجراءاتها وقراراتها. وسوف تتعلق هذه الاجراءات فيما يمكن ان نطلق عليه عنوانا عريضا هو الاصلاح الحضاري الذي يشمل العديد من المفردات الاصلاحية الفرعية مثل: الاصلاح السياسي، والاصلاح الاقتصادي، والاصلاح الحزبي، والاصلاح التربوي، وغير ذلك.

كانت الحكومات السابقة تضع الكثير من التفاصيل في برامجها العملية، لكنها لم تضع تلك التفاصيل في اطار رؤية شاملة جامعة، وقد ان الاوان بعد عقود من المعاناة والحرمان ان تتصرف الحكومات العراقية بوحي رؤية مستقبلية علمية متكاملة هي الدولة الحضارية الحديثة.

ساطع راجي:

برامج التسطيح السياسي

في مجتمع ترتفع فيه معدلات الأمية وتنخفض الى حد العدم ساعات القراءة، يكون استخدام لغة حوار الباصات في وسائل الاعلام وتحديدا في البرامج السياسية هو بمثابة إغراء بارتكاب جريمة، فالقائمون على هذا النوع من البرامج يغرون غالبية المجتمع بأن مستوى وعيهم كاف جدا وان السياسة ليست بأكثر من هذا الكلام العشوائي المتطرف الذي يعتمد على التلاعب بنبرة الصوت وغمزة العين وإلتفاتات مقدم البرنامج الذي يريد الايحاء دائما بأنه يعرف أكثر من الجميع.

يدافع القائمون على البرامج السياسية السطحية ذات اللغة الهابطة عن منهجهم بأنهم يريدون النزول الى الشارع، لغة وعقلا لتقديم خدمة «الاعلام» لهذا الشارع، لكنهم في الحقيقة ينتمون الى الشارع البسيط جدا فهما وعقلا ولذلك وخلال ساعات طويلة من البث ولسنوات كثيرة لا تجدهم يقودون المتلقي الى مصطلح او حالة علمية أو بيانات دقيقة، وبإختصار انهم لا ينزلون الى الشارع كما يدعون بل هم جزء منه لكنه يحاول إدعاء التواضع والتنازل المعرفي، وهو ما يتناسب مع ساسة بلا تحصيل معرفي ولا خبرة ولا يجيدون غير الهمز واللمز والثرثرة السوقية. الاعلام له تأثير كبير في صياغة الوعي ولغة الاعلام هي الاداة الأكثر تأثيرا، ولا يمكن

> نجح الاعلام المسيس، نسبيا، في العبث بأولويات وانشغالات المواطن

لشخص او مجموعة او جهة أن تفرض على الاعلام اللغة التي يستخدمها ولذلك نحتاج في هذا الفضاء المفتوح الى نقد إعلامي يوازي النقد السياسي بل ويتجاوزه قوة ما دام الاعلام في العراق هو في النهاية كتائب مسلحة بالصوت والصورة تتبع القوى السياسية.

إن اللغة الفجة الاستهزائية او التحريضية تختلف تماما عن اللغة البسيطة الواضحة، كما ان الاستخدام المفرط لحركات الوجه ونبرة الصوت لا ينتمي الى الاعـلام ولا حتى الى فن التمثيل وإنما الى منهج التقمص الشوارعي وتلميحات المقاهي، وهو منهج يهدف الى التغطية على الجهل العلمي والثقافي وعلى ضعف الاعداد للبرامج وللتغطية أيضا على عمليات التزييف سواء في ادعاء الوقوف الى جانب الشعب من قبل القائمين على البرامج ومؤسساتهم الاعلامية او في ادعاء المشاركين بأنهم محللين سياسيين بينما هم يمثلون أحزابا وبعضهم مرشح في الانتخابات أو عضو في تيار سياسي، هذه عملية غش فادحة تشارك فيها وسائل الاعلام، فهي عندما تقدم شخصا متحزبا وتقول انه محلل او مراقب كما لو انها قدمت شخصا على انه طبيب او مختص في علم ما وهو ليس كذلك.

نجح الاعلام المسيس، نسبيا، في العبث بأولويات وانشغالات المواطن وصار التصريح العائم الاستفزازي الذي يصدر من شخص يتبع جهة ما ضد جهة أخرى أكثر إنتشارا وسيطرة على التفكير العام من أسعار المواد الغذائية والكهرباء والخدمات، وصار شائعا ان تجد مواطنا يعيش في ظروف بائسة منشغلا بتصريح ضد شخصية حزبية أكثر من انشغاله بحياته السيئة، وهو ما ترغب به اي قوى سياسية فاشلة وفاسدة.

الفرضية تقول ان وسائل الاعـلام تقدم خدمة عامة، لكن الواقع في كل مكان هو إن وسائل الاعلام مؤسسات نفعية سـواء بكيانها كمؤسسات او عبر استغلال العاملين فيها لمواقعهم ونفوذهم ومهاراتهم لتحقيق مصالح مشروعة أو غير مشرعة، ويبدو الفصل في كل هذا التعقيد ليس سهلا لكن سيكون ممكنا بقدر مناسب فيما لو تعاملنا مع المؤسسة الاعلامية بواقعية بعيدا عن الهالة الملائكية التي تدعيها لنعيد تعريفها كمشروع يقدم خدمة أو سلعة ولذلك يجب ان يكون ما تقدمه غير مؤذ ولا مزيف، وهذا يستدعي وجود النقد الاعلامي المواكب والتفصيلي لكل برنامج وحلقة وقناة ومقدم ومعد وضيف وحتى مخرج، وهو وجود يصطدم تحققه حاليا بأن معظم من يمكنهم القيام بهذا النقد مرتبطون بعمل او علاقات بالمؤسسات الاعلامية والعاملين فيها.

*صحيفة «الصباح» البغدادية

سياسة تركيا المائية تصنع مأساة إنسانية في العراق

تصنع تركيا التي ينبع منها نهر دجلة وتتدفق منها المياه إلى العراق (دولة المصب) من خلال سياستها المائية التي تعتمد على بناء السدود الضخمة، الحياة في الجانب التركي من الحدود مع العراق ومأساة إنسانية على الجانب العراقي حيث يعتبر نهر دجلة أهم رافد ومصدر رزق لمئات العائلات العراقية.

وتهدد التغيرات المناخية والنشاط البشري الجائر وسياسة تركيا المائية (وهي دولة منبع النهر) التي توجهت لتكثيف بناء السدود ما تسبب في تراجع كبيرة لمنسوب نهر دجلة في العراق، بالقضاء على شريان حيوي عمره آلاف السنوات ويعتبر مصدر رزق لمئات العراقيين.

وأصبح العراق اليوم واحدا من أكثر خمسة بلدان في العالم عرضة لعواقب تغيّر المناخ، بحسب الأمم المتحدة، مع الجفاف وانخفاض نسبة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والتصحّر المتسارع.

وتأثّر بذلك نهر دجلة مع تراجع الأمطار وكذلك بسبب السدود المبنية في تركيا حيث ينبع النهر. وروى النهر جنة عدن وسومر وبابل عبر التاريخ، لكنه اليوم يصارع الموت.

وفي هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه ٤٢ مليونا ويعتبر مصدرا للحضارة وللزراعة، الكوارث الطبيعية لا تعد ولا تحصى. وبدءا من أبريل، تتجاوز الحرارة ٣٥ درجة مئوية وتتتالى العواصف الرملية مغطية البشر والحيوانات والآلات بغشاء برتقالي.

ثم يحل فصل الصيف، موسم الجحيم بالنسبة إلى العراقيين، حين تصل الحرارة إلى ٥٠ درجة مئوية وتنقطع

الكهرباء بسبب زيادة الضغط على الشبكة.

وأجبرت كارثة تراجع منسوب نهر دجلة ووقوفه على حافة الجفاف السكان على تغيير أسلوب حياتهم.

وتبدأ الرحلة العراقية لنهر دجلة في جبال كردستان عند تقاطع العراق وسوريا وتركيا أين يكسب السكان لقمة عيشهم من خلال زراعة البطاطا وتربية الأغنام.

وعلى الحدود مع سوريا، قرب الحدود مع تركيا، يقول بيبو حسن دولماسا المتحدّر من قرية زراعية في منطقة فيشخابور والبالغ ٤١ عاما «حياتنا تعتمد على دجلة. عملنا وزراعتنا يعتمدان عليه»، مضيفا «إذا انخفض منسوب المياه، ستتأثر زراعتنا ومنطقتنا بالكامل. المياه تتناقص يوما بعد يوم. من قبل، كانت المياه تتدفق في سيول».

وتتهم السلطات العراقية والمزارعون الكرد في العراق تركيا بقطع المياه عن طريق احتجازها في السدود التي أنشأتها على المجرى قبل وصوله إلى العراق.

وتؤكد الإحصاءات الرسمية ذلك، فمستوى نهر دجلة لدى وصوله من تركيا هذا العام لا يتجاوز ٣٥ بالمئة من متوسط الكمية التي تدفقت على العراق خلال المئة عام الماضية.

وكلما ازداد احتجاز المياه، قلّ تدفق النهر الذي يمتدّ على ١٥٠٠ كيلومتر يجتازها نهر دجلة قبل أن يندمج مع توأمه نهر الفرات ويلتقيا في شط العرب الذي يصب في الخليج.

ويشكّل هذا الملف مصدرا للتوتر بين تركيا والعراق وتطلب بغداد بانتظام من أنقرة الإفراج عن كميات أكبر من المياه.

وردا على ذلك، دعا السفير التركي لدى العراق علي رضا غوني في يوليو العراقيين إلى «استخدام المياه المتاحة بفعالية أكبر»، مضيفا في تغريدة «المياه مهدورة على نطاق واسع في العراق» حتى أن الخبراء يتحدّثون عن أساليب ريّ طائشة كما في زمن السومريين، يستمر المزارعون العراقيون في إغراق حقولهم لريّها ما يؤدي إلى هدر هائل في المياه.

وفي بعض الأماكن، يبدو النهر مثل برك ناتجة عن مياه الأمطار، فالتجمعات الصغيرة للمياه في مجرى نهر ديالى هي كل ما تبقى من رافد نهر دجلة في وسط العراق الذي بدونه، لا يمكن زراعة أي شيء في المحافظة.

وبسبب الجفاف، خفضت السلطات هذا العام المساحات المزروعة في كل أنحاء البلاد إلى النصف. ونظرا إلى أن لا مياه كافية في ديالى، فلن يكون هناك حصاد.

ويشكو المزارع أبومهدي (٤٢ عاما) قائلا «سنضطر إلى التخلي عن الزراعة وبيع ماشيتنا ونرى أين يمكننا أن نذهب»، مضيفا «لقد شردتنا حرب إيران والعراق (في ثمانينات القرن الماضي). الآن سنهاجر بسبب المياه. بدون الماء سنصبح نازحين ولا يمكننا مطلقا العيش في هذه المناطق».

> **تكثيف بناء السدود تسبب في تراجع كبيرة لمنسوب نهر دجلة في العراق**

ويتابع أبومهدي «استدنتُ لحفر بئر عمقه ٣٠ مترا، لكنه كان فشلا تاما»، موضحا أن المياه المالحة لا يمكن حتى استخدامها في الري أو للحيوانات.

وبحلول العام ٢٠٥٠ «سيؤدي ارتفاع الحرارة درجة مئوية واحدة وانخفاض المتساقطات بنسبة ١٠بالمئة إلى انخفاض بنسبة ٢٠ بالمئة في المياه العذبة المتاحة» في العراق، وفق ما حذّر البنك الدولي نهاية العام ٢٠٢١.

وحذّرت الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية في يونيو من أن ندرة المياه والتحديات التي تواجه الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، هي من «الدوافع الرئيسية للهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية» في العراق.

وبحلول نهاية مارس ٢٠٢٢، نزحت أكثر من ٣٣٠٠ أسرة بسبب «العوامل المناخية» في عشر مقاطعات من وسط البلاد وجنوبها، وفقا لتقرير نشرته المنظمة الدولية للهجرة في أغسطس.

وهذا الصيف، كان منسوب نهر دجلة منخفضا في

بغداد لدرجة اتخذ شبان عراقيون مواقع فيه للعب الكرة الطائرة في وسط النهر. وكانت المياه تصل بالكاد إلى مستوى خصورهم.

وتردّ وزارة الموارد المائية ذلك إلى «الرواسب الرملية»، فنظرا إلى أن هذه الرواسب لم تعد تنصرف باتجاه الجنوب بسبب نقص تدفّق المياه، تراكمت في قاع دجلة واختلطت بالمياه المبتذلة، ما أدى إلى صعوبة تدفق مياه النهر.

وحتى وقت قريب، كانت الحكومة ترسل آلات لشفط الرمال الراكدة في قاع النهر، لكن بسبب نقص الموارد، توقّفت غالبية المضخات عن العمل.

وتقول الناشطة البيئية هاجر هادي (٢٨ عاما) إن هناك «قلة إدراك» لحجم المشكلة من جانب الحكومة والسكان، فيما يشعر العراقيون بـ «التغيرات المناخية التي تترجم بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض منسوب المياه وتراجع هطول الأمطار والعواصف الترابية».

ودرست الشابة علوم الحياة في الجامعة وهي تعمل منذ العام ٢٠١٥ مع منظمة «المناخ الأخضر» العراقية غير الحكومية خصوصا في الأهوار، لحماية البيئة ودعم السكان الأكثر ضعفا.

واضافت «هذه العواصف الترابية لا تأتي من العدم، بل من زيادة التصحر وقلة المساحات الخضراء. نقص المياه من الدول المجاورة يزيد الجفاف وبالتالي التصحر».

وفي رأس البيشة على حدود العراق وإيران والكويت، يتدفق شط العرب إلى الخليج. ويقول الملا عادل الراشد وهو مزارع نخيل يبلغ ٦٥ عاما، «انظروا إلى أشجار النخيل هذه، إنها عطشى. تحتاج إلى الماء. هل أرويها بالكوب؟»، مضيفا «انتهى نهرا دجلة والفرات. لا توجد مياه عذبة، لم تعد هناك حياة. النهر مياه مالحة».

ومع انخفاض منسوب المياه العذبة، بدأت مياه البحر تغزو شط العرب. وتشير الأمم المتحدة والمزارعون بأصابع الاتهام إلى أثر تملّح المياه على التربة وانعكاساته على الزراعة والمحاصيل.

ويشتري الملا عادل الراشد المياه العذبة من صهاريج حتى يتمكن من الشرب هو وحيواناته.

ويقول إن الحيوانات البرية حتى تغامر بالذهاب إلى المنازل للحصول على مياه الشرب من السكان، مضيفا بحزن «حكومتي لا تزودني بالمياه. أريد ماء، أريد أن أعيش، أريد أن أزرع، كما فعل أجدادي الذين زرعوا أشجار النخيل واستفادوا من التمر».

ويعود نعيم حداد حافي القدمين بقاربه إلى منزله بعد يوم من الصيد في شط العرب. وعلى أطراف البصرة في أقصى جنوب العراق، تستقبله إحدى بناته الخمس على الضفة فيما يعرض كيسا مليئا بالسمك.

ويقول الرجل الأربعيني «نكرّس حياتنا للصيد بالتوارث»، مشيرا إلى أن ذلك هو مصدر رزقه الوحيد الذي يسمح له بإعالة أسرته المكونة من ثمانية أفراد. «لا راتب حكوميا ولا علاوات»، متابعا «في الصيف، لدينا مياه مالحة ومياه البحر ترتفع وتصل إلى هنا».

> **يشكل هذا الملف مصدرا للتوتر بين تركيا والعراق**

وبلغ مستوى الملوحة في شط العرب في شمال البصرة ٦٨٠٠ جزء في المليون، وفق ما أفادت السلطات المحلية مطلع أغسطس. من حيث المبدأ، لا تتجاوز نسبة الملوحة في المياه العذبة ألف جزء في المليون، وفقا لمعايير المعهد الامريكي للجيوفيزياء الذي يحدّد مستوى المياه «متوسطة الملوحة» بين ثلاثة و١٠ آلاف جزء في المليون.

وأدى ذلك إلى هجرة أنواع معينة من أسماك المياه العذبة التي تحظى بشعبية كبيرة لدى الصيادين من شط العرب، ما يتسبب في ظهور أنواع أخرى تعيش عادة في أعالي البحار. ويقول حداد «إذا نزلت المياه، انخفض الصيد وقلّت مصادر رزقنا».

*فرانس بريس-احوال تركية

تصور سلبي تجاه الكرد لدى السلطة السياسية التركية

شـدّد المحلل السياسي التركي البارز محمد أوجاكتان في مقال له في صحيفة قرار أنه بالنظر إلى النقطة التي وصلت إليها تركيا اليوم بعد كل هذه التجارب مع الكرد، من المستحيل ألا تندم عليها، وقال إنه بصرف النظر عن عجز السياسة، بما في ذلك الحكومات المنتخبة، على إيجاد حلول لحل مشاكل

> في مثل هذا المجتمع، الرغبة في العيش المشترك ليست قوية

البلاد، فإن حقيقة أن السياسة ككل تعاني من نوعية رديئة أصبحت بوضوح مصدر يأس لنا جميعًا.

أقر الكاتب بوجود مشاكل اقتصادية عميقة اليوم، وقال نحن متخلفون حتى عن دول من الدرجة الثالثة التي يصعب مقارنتها بتركيا في مؤشر سيادة القانون، وأضاف إن صديقنا الوحيد في السياسة الخارجية هو روسيا، التي عزلها العالم الديمقراطي..

ولفت إلى أنه يمكننا أن نضع صورة اليأس هذه جانبًا وأن نواسي أنفسنا بالقول، «عندما تتغير السلطة السياسية، ستنجح الأمور على أي حال». ومع ذلك، لدينا أزمة عقلية أعمق بكثير بالمعنى السياسي والاجتماعي.

وأكد على أنه من الضروري أن نعترف صراحة بأننا بصفتنا حكومة منتخبة ومثقفين وصانعي سياسات وأفراد، لدينا نقاط ضعف أخلاقي في أذهاننا فيما يتعلق بأبسط المقاربات الإنسانية. وقال إنه على الرغم من صعوبة قبوله، فإن العالم العقلي لنا جميعًا تقريبًا مشفر بطريقة «منفصلة» ضد الهويات المختلفة والمجموعات العقائدية المختلفة التي تعيش في هذه الأراضي.

وذكر الكاتب أنه مما لا شك فيه أنه يمكن القول إن مثل هذه المقاربات التهميشية والفاصلة هي أيضا من حقائق المجتمعات الديمقراطية. وقال: بالطبع، من الممكن قبول هذا إلى حد ما، لكن هذا موقف عرضي في تلك البلدان. ومع ذلك، فإن نهجنا «الآخر» أصبح معيارًا أخلاقيًا عامًا، وهذه هي المشكلة الرئيسة..

نوّه أوجاكتان إلى الانفصال بين مكونات المجتمع التركي وقال: لأننا مجتمع أيديولوجي، لدينا «أحياء» وكل حي محاط بالجدران. الجميع يرى أن من هم خارج حيهم يشكلون خطرًا على أنفسهم. بطبيعة الحال، في مثل هذا المجتمع، فإن الرغبة في «العيش المشترك» ليست قوية، وليس من الممكن أن يتطور فهم ديمقراطي حقيقي.

أشار المحلل التركي إلى أنه فوق كل هذا، هناك تصور سلبي تجاه الكرد خاصة في أذهان مراكز معينة للمؤسسة السياسية، وخاصة السلطة الإدارية. وقال إنه من وقت لآخر، قد تواجه مقاربة تهمش الكرد في خطابات بعض السياسيين بشكل أو بآخر.

أكد الكاتب كذلك أن الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي اتخذ خطوات مهمة نحو حل المشكلة الكردية في الماضي، سأل رجلاً وزوجته، التي انضمت إلى حزبه، عن عدد الأطفال، وقال «الأرقام بحاجة إلى زيادة،

> أردوغان، اتخذ خطوات مهمة نحو حل المشكلة الكردية في الماضي فقط

انظروا، حزب العمال الكردستاني لديه ٥ و١٠ و١٥». وقال إنه ربما يكون بيانًا عرضيًا. لكن في النهاية، قيلت هذه الكلمات وسجّلت في التاريخ كسجل.

وردّ زعيم حزب ديفا؛ علي باباجان على كلام أردوغان وقال: «إنه يخبر كل امرأة أنه يرى عدد الأطفال الذي يجب أن تنجبه. يعرف أنهم لم ينجبوا ٥-١٠ أطفال في الجبل، لكنه يتهم الملايين من مواطنينا الكرد بالإرهاب.» وقال «هذا عار، إنه عار».

سنجار: حديث أردوغان عن دستور جديد "مناورة انتخابية"!

الى ذلك اعتبر الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي، مدحت سنجار، أن دعوة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لصياغة دستور جديد، بمثابة "مناورة انتخابية".

سنجار علق خلال مشاركته عبر قناة يوتيوب للإعلامية التركية أيشاجول دوغان، على اقتراح الرئيس أردوغان بتعديل الدستور، للتخلص من آثار "الوصاية".

وأوضح سنجار أنه: إذا أردنا للدستور أن يكون مدنيًا وليبراليًا وديمقراطيًا، فلن يكون ذلك ممكنًا إلا في بيئة مدنية وديمقراطية وتحررية.

وأضاف سنجار: "تحمل الدساتير روح الفترة والظروف التي صدرت فيها. صُنع ١٢ سبتمبر في ذلك الوقت، بالطبع يحمل روحه. كيف يمكن أن يكون هذا الدستور حرًا إذا كانت هذه الآراء تجرم عندما نعبر عن آرائنا حول الدستور الجديد؟".

وأكد سنجار أن الهدف من الدستور الجديد الذي عبّر عنه أردوغان هو تكتيك انتخابي، فلا يمكن صياغة دستور ديمقراطي دون ضمان تمثيل الشعب ومشاركة المعارضة.

وتابع الزعيم الكردي: "الدستور الذي سيتم صياغته في ظل هذه الظروف لن يكون أكثر تقدمًا من دستور ١٢ سبتمبر، بل سيكون أكثر تخلفًا".

وفي نفس السياق، ذكر سنجار أن الحكومة تظهر في كل مناسبة أنها تريد الدخول في الانتخابات بإسكات المعارضة وترهيب المجتمع.

وأشار سنجار إلى أن قانون الرقابة أحد الخطوات الأخيرة لذلك، ومع اقتراب موعد الانتخابات، تهدف الحكومة إلى إسكات المعارضة الفعالة، والركيزة الأساسية لهذه القوة هي سياسات الحرب.

*أحوال تركية -زمان عربي

هل بدأ زمن نهاية حرية التعبير والديمقراطية في تركيا ؟

ملامح هذا الاضطراب بدأت بالتزامن مع تشريع قانون الإعلام الجديد الذي أقره البرلمان التركي الذي يسيطر عليه حزب اردوغان الأسبوع الماضي.

التشريع يهدف بوضوح إلى إسكات المنتقدين قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في يونيو من العام المقبل.

وقال المجلس إنه «سيوفر للحكومة أدوات جديدة لتجريم الصحافة والنشاط عبر الإنترنت»، مضيفًا أن القانون الجديد «يمثل خطوة أخرى إلى الوراء لتركيا».

اعتمد البرلمان التركي، قانونًا جديدًا للإعلام يجرم نشر الأخبار «الكاذبة» عبر الإنترنت.

دخل القانون المثير للجدل، الذي أثار انتقادات شديدة بسبب إنشاء آلية للرقابة على المعارضين، حيز التنفيذ يوم الثلاثاء الماضي بعد موافقة الرئيس.

وفقًا للتشريع المعروف باسم «قانون مكافحة المعلومات المضللة» ، فإن أولئك الذين يُعتبرون «قد نشروا علنًا معلومات كاذبة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة العامة التي تثير القلق أو الخوف أو الذعر بين السكان أو تزعجهم او انهم يؤثرون على السلام العام، «سيواجهون أحكام بالسجن تتراوح بين سنة وثلاث سنوات.

وقالت صحيفة واشنطن بوست إن «الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اخضع الصحافة الحرة في بلاده التي كانت نابضة بالحياة في يوم من الأيام».

في السنوات الأخيرة، سجنت حكومة أردوغان الصحفيين ، واستولت الشركات الموالية للحكومة على

منافذ الأخبار «التي كانت ذات مرة واحدة حرة»، «مما مكّن السيد أردوغان من الاحتفاظ بخنق ما يتم طباعته وبثه».

وقالت الصحيفة إن القانون الجديد «يدفع تركيا إلى عمق الفراغ بشكل أعمق».

وأضافت أن التشريع، الذي وافق عليه البرلمان التركي بأصوات حلفاء اردوغان، يهدف بوضوح إلى إسكات المنتقدين قبل انتخابات العام المقبل، مما يوفر للحكومة أدوات جديدة لتجريم الصحافة والنشاط عبر الإنترنت.

وأشارت الصحيفة إلى أن القانون الذي ينص على عقوبة السجن لنشر «معلومات مضللة» يفتقر إلى تعريف قوي للمعلومات الكاذبة.

وقالت المقالة إن التضليل والمعلومات المضللة يمثلان تحديًا لكل دولـة، لكن قانون الإعلام الجديد في تركيا هو «ترخيص لإسكات حرية التعبير».

وأضـافـت: «سيمنح المدعون» مجالا واسعا «لملاحقة الصحفيين، فضلا عن آخرين، بأن لديهم» نية «لإثارة القلق أو الخوف أو الذعر – وإلقاءهم في السجن».

أشارت واشنطن بوست إلى رأي لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا الذي ينص على أن صياغة القانون الجديد «مريبة للغاية» ، واستشهدت بملاحظات الهيئة القانونية التي كانت تتساءل عما إذا كان «المنشور على فيسبوك الذي يمكن الوصول إليه فقط من طرف الأصدقاء ام انه يرقى إلى مستوى» النشر العام «؟ أو من يقوم بإرسال بريد إلكتروني غير مرغوب فيه إلى عنوان بريد إلكتروني محدد، هل يعد مخالفة وتضليلا».

وحذر الخبراء من أن القانون قد يكون له «أثر مخيف»، بحسب الصحيفة.

قالت واشنطن بوست إنه على الرغم من القيود الحالية، فقد نجا بعض الصحفيين المستقلين في تركيا ومقدمي النشرات الإخبارية والبودكاست ومقاطع الفيديو على الإنترنت.

ومع ذلك، فإن «القانون الجديد» يزيد بشكل كبير من مدى «إمكانية تحميل شركات التكنولوجيا» المسؤولية الجنائية والإدارية والمالية «، ويفرض عقوبات صارمة على عدم الامتثال لحظر المحتوى أو طلبات الإزالة أو طلبات الحصول على بيانات من الحكومة، بحسب هيومن رايتس ووتش.

لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية إذا وضعت البلاد صحفييها في السجن. ونقلت صحيفة واشنطن بوست عن كمال كيليجدار أوغلو ، رئيس حـزب الشعب الجمهوري المعارض، قوله للصحيفة: «لا ينبغي أن يـكـون أي شخص في السجن بسبب ما يعتقده».

> **الاحتجاجات لم تفلح ايقاف نوايا حكومة اردوغان في ملاحقة الحقوق والحريات**

ولا يمكنك بناء أمة مزدهرة من خلال حبس أصواتها الأكثر صراحة. وقالت هيئة تحرير الصحيفة إن القانون الجديد يمثل خطوة أخرى إلى الوراء لتركيا.

وأبدت العديد من المنظمات والجمعيات المدافعة عن الحريات الصحافية والحق في التعبير والرأي القلق من الحملة المكثفة على حرية التعبير في تركيا خلال الأسابيع الماضية.

كما دعت الجمعيات إلى الإفراج الفوري عن الصحافي المعروف صديق كاباش الذي اعتقل الأسبوع الماضي بتهمة «إهانة الرئيس» وإسقاط هذه التهم.

يجب على الحكومة التركية أيضًا وقف جميع الهجمات ضد الفنانين والصحفيين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني، والتوقف عن كبح الفضاء المدني

ومواءمة تشريعاتها المتعلقة بحرية التعبير مع المعايير الدولية.

في ٢٢ يناير، اعتُقلت الصحفي صديق كاباش بعد مداهمة الشرطة لمنزله ليلاً. ووجهت إليه تهمة إهانة الرئيس أردوغان وهو الآن مسجون في انتظار المحاكمة.

يُزعم أن الاعتقال كان مدفوعاً بمثل استخدمته كاباش على القناة التلفزيونية TELE١ أثناء مناقشة حول الرئيس وعلى حسابها على تويتر. قالت: قد يجد الثور طريقه إلى القصر لكنه لا يجعله ملكًا. ومع ذلك، فإنه يحول القصر إلى حظيرة «.

مراقبة الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي مهمة اساسية لحكومة اردوغان

بالإضافة إلى ذلك، في ٢٤ يناير، أصدرت الهيئة العليا للإذاعة والتلفزيون في تركيا غرامة إيرادات بنسبة ٥٪ على القناة التلفزيونية لتصريح كاباش وأوقفت بث البرنامج حيث حضر كاباش كضيف لمدة خمس حلقات. وصدرت غرامة أخرى بنسبة ٣٪ على الإيرادات الإدارية ضد القناة بعد أن انتقد الصحفي أوغور دوندار.

اتُهم صديق كاباش بموجب المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات التركي التي تعتبر «إهانة رئيس تركيا» أمرًا غير قانوني ويعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى أربع سنوات.

منذ أن أصبح أردوغان رئيسًا في عام ٢٠١٤، كثيرًا ما تُستخدم هذه الأحكام لإسكات الانتقادات والمعارضة.

على سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٤ وأكتوبر ٢٠٢١، تم فتح ١٦٠١٦٩ تحقيقًا بموجب المادة ٢٩٩، مع إحالة ٣٥٥٠٧ قضية إلى المحاكمة و ١٢٨٨١ إدانة.

لطالما دعت الجمعيات والمنظمات الدولية إلى إلغاء هذه الأحكام لأنها تتعارض مع المعايير الدولية والأوروبية الخاصة بحرية التعبير. تم التوصل إلى استنتاجات مماثلة من قبل هيئات حقوق الإنسان الإقليمية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة البندقية. تجاهلت الحكومة التركية هذه الدعوات حتى الآن.

تعتبر القضية المرفوعة ضد كاباش مثالاً آخر على القمع الشديد للصحفيين والمجتمع المدني والنشطاء.

لا يزال المدافع عن حقوق الإنسان عثمان كافالا والرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش في السجن، بغض النظر عن قرارات المحكمة الأوروبية الملزمة التي خلصت إلى أن اعتقالهما كان لدوافع سياسية ويجب إطلاق سراحهما.

> **لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية إذا وضعت البلاد صحفييها في السجن**

بعد اعتقال كاباش، تم استهداف صحفي آخر من قبل السلطات. تلقى أليكان أولوداغ، الصحفي في دويتشه فيله تركيا، تهديدات متعددة بالقتل على وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة لتقريره عن القاضي الذي أمر بسجن صديق كاباش على ذمة المحاكمة.

وأشار أولوداغ إلى أن القاضي لا يستوفي معايير الأقدمية للعمل في محكمة الصلح في اسطنبول.

وأشار أولوداغ إلى أن التهديدات جاءت قبل يوم واحد فقط من الذكرى التاسعة والعشرين لاغتيال الصحفي المخضرم أوغور مومكو، والذي لم يعاقب حتى يومنا هذا، وبعد أيام فقط من ذكرى مقتل الصحفي التركي الأرمني هرانت دينك في عام ٢٠٠٧، مما يسلط الضوء على شدة التهديدات ضد الصحفيين في تركيا.

*احوال تركية

هل أصبح البرلمان التركي أداة للقمع بيد السلطة؟

أشار الكاتب التركي محمد يلماظ إلى أنه كما في الحدث الذي انتهى باعتقال رئيس الجمعية الطبية التركية، ف، تركيا تشهد عواقب تحولها إلى دولة حزبية. وذكّر بما قاله رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا مصطفى شنطوب إنه أثناء مناقشة الميزانية، تجاوز عدد الإجراءات المتعلقة برفع الحصانة عن هذه الفترة التشريعية ١٧٠٠.

وقال يلماظ إنه بما أن مجلس النواب يضم حاليًا ٥٨٠ نائباً، مع ٢٠ أقل من ذلك، فهناك ثلاثة تقارير لكل نائب. وأضاف إنها صورة مخيفة تعني أن لدينا مجموعة من نواب آلة الجريمة. وبهذه الميزة، اكتسبت مكانة مهمة في تاريخ البرلمانات العالمية.

وقال الكاتب إلى أنه لم يتمكن من العثور في الأخبار على أي تفاصيل حول نوع الاتهامات التي كانت التقارير تدور حولها. ومع ذلك، يتذكر أن الرئيس شنطوب قال في بيان سابق إن «هناك الكثير من التقارير حول الإهانات التي يتم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي».

أعرب الكاتب عن اعتقاده أنه بالنظر إلى الأجواء السياسية السائدة في تركيا، فإن هذه المطالب برفع الحصانة نابعة من تصريحات النواب والخطب التي ألقوها في الاجتماعات ورسائل التواصل الاجتماعي. وقال إنه بمعنى آخر، بقدر ما أستطيع متابعة تقارير الصحف، يمكنني القول إنها ليست جرائم عادية مثل الرشوة والاغتصاب والتهريب والقتل والسرقة، وبعضها في قضايا صارخة تتطلب عقوبات شديدة وليست ضمن نطاق الحصانة التشريعية.

وأضاف إنه كثيرا ما نصادف أن المدعين العامين يخترعون جرائم مثل «الدعاية لمنظمة إرهابية»، «الإشادة

بعمل إجرامي»، «إهانة القيم التي يؤمن بها جزء من الجمهور»، بما يتماشى مع إرادة السلطة السياسية .

وذكر أنه لهذا السبب، لا يجب أن يكون سبب وصول التقارير إلى هذا الرقم هو أنهم قيموا حصانة النواب على أنهم «أستطيع أن أفعل ما أريد، أنا حر في ارتكاب جريمة». بعبارة أخرى، لم يصب النواب بالجنون، والجمعية الوطنية التركية الكبرى ليست أكثر برلمانات العالم «عرضة للجريمة»، فلا داعي للقلق.

وشدّد على أن المشكلة تكمن في رغبة النظام في تقييد حرية التعبير في تركيا، وأن هذا نتيجة رغبة النظام في تضييق المساحة التي يمكن صنع السياسة فيها.

كما أعرب يلماظ عن خشيته من «تطبيق» وزير العدل بكر بوزداغ ما يسمى بـ «قانون التضليل» الذي «تمت مناقشته في الغالب على المادة ٢٩» بالشكل الذي يخدم مصلحة السلطة ويفتك بالمعارضين.

«وقال بكر بوزداغ قال في تصريحات صحافية له إنه «وفقًا للمادة ٢٩، أثناء القيام بهذا العمل، لن يكون هناك سوى نية لإثارة القلق والخوف والذعر. يتم البحث عن نية خاصة. ستكون مسألة تتعلق بالأمن الداخلي والخارجي للبلاد والنظام العام والصحة العامة. ستكون مسألة معلومات كاذبة، لا أساس لها من الصحة، ستدمر السلام العام للبلد. ستفعل ذلك وتفعله علنًا، من أجل تنشيط الشوارع، وإيقاظ الناس، وخلق بيئات من الأزمات والفوضى. يجب أن تتضافر هذه الشروط الخمسة لحدوث جريمة. فبدون واحدة منها لن تكون هناك جريمة».

وأضاف «هناك ارتباك. الشيء الوحيد الذي سيؤدي إلى إسكات هذه الأشياء هو التطبيق. عندما ترى التطبيق، سيتبين أن العديد من التقييمات حول هذه الأمور غير واقعية.»

نوّه الكاتب إلى أنه قد لا يكون بوزداغ على علم بذلك، وقال: لكن مصدر مشكلتنا الأساسية فيما يتعلق بحرية التعبير في تركيا هو ما يسميه «التطبيق». وإلا فليست لدينا مشكلة على الورق والحمد لله. وقال إنه تضمن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والدستور حرياتنا.

وأكد يلماظ كذلك على أن الهيئات القضائية العليا مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية والمحكمة العليا مستعدة لاتخاذ إجراءات في القضايا التي تتجاهل فيها الإدارة هذا الضمان! وقال إن هناك قضاة في هذا البلد يصرون على عدم تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية رغم الدستور.

وذكر على سبيل المثال، المادة ٣٠١ من القانون الجنائي الانتقالي، حيث ورد في الفقرة الثالثة منها أن «التعبير عن الآراء بغرض النقد لا يشكل جريمة»، ولكن التطبيق مختلف..

> **إنها صورة مخيفة تعني أن لدينا مجموعة من نواب آلة الجريمة**

على سبيل المثال، هناك حكم في المادة ٢١٦ من قانون العقوبات التركي، تمامًا كما أشار بكير بوزداغ. ولكي ترتكب جريمة «التحريض على الكراهية والعداوة أو إذلال الجمهور» حسب الفقرة الأولى «نشأ خطر واضح ووشيك على الأمن العام» أو حسب الفقرة الثالثة «الفعل». يجب أن تكون مناسبة للإخلال بالسلم العام «.

ولفت الكاتب إلى أنه قام المدعون العامون في تركيا بممارسات مختلفة في العملية التاريخية لمعاقبة الأشخاص الذين يعارضون الحكومة. وقال أنا آسف، لكن لا أحد يصدق مثل هذه الوعود التي قدمها بكر بوزداغ، حتى الراعي الكاذب في الحكاية الخرافية يمكنه إيجاد المزيد من المؤيدين لجعله يؤمن.

*مواقع تركية متعددة

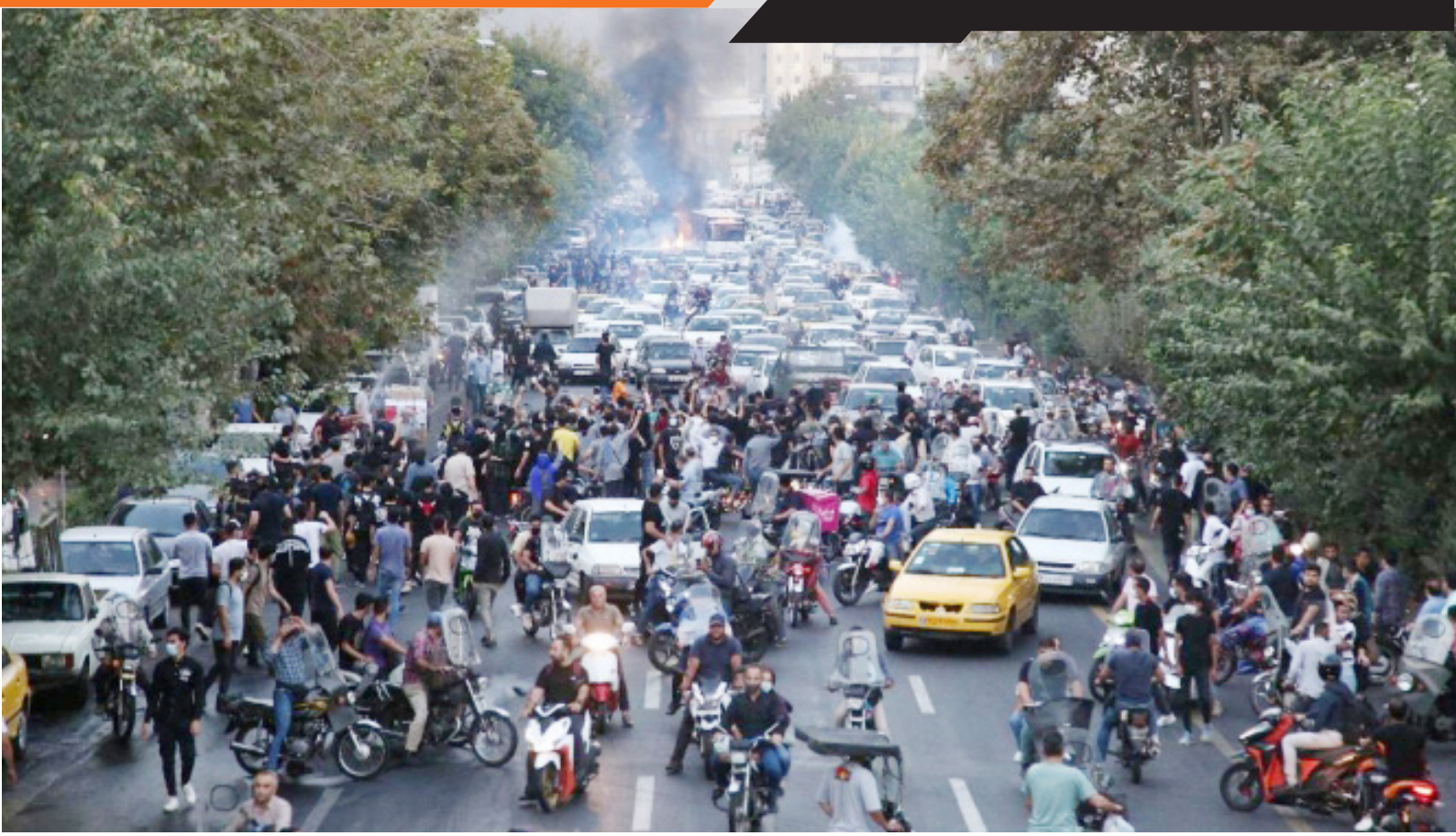

احتجاجات إيران..
سماتها وسياقاتها وآفاقها

*المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/وحدة الدراسات السياسية

مقدمة:تشهد إيران، منذ منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، موجة احتجاجات مستمرة في إثر مقتل الشابة الإيرانية/ الكردية مهسا أميني (٢٢ عامًا)، وذلك بعد أن اعتقلتها شرطة الأخلاق في العاصمة طهران بتهمة انتهاكها «قواعد لبس الحجاب».

وقد عمّت الاحتجاجات على مقتلها مختلف المدن الإيرانية، بما فيها العاصمة طهران، واستخدمت السلطات العنف في التعامل معها؛ ما أسفر عن مقتل العشرات وجرح المئات في مواجهات وصفها مرشد الثورة علي خامنئي،

في أول تعليق متلفز له عليها، بأنها «أحداث شغب مخطط لها» ومدعومة من الخارج.

وقطعت السلطات خدمة شبكة الإنترنت عن مناطق واسعة من البلاد في محاولة للتعتيم على الأحداث، كما أُجّل إطلاق العام الدراسي أيامًا؛ للحيلولة دون مشاركة طلاب المدارس والجامعات في الاحتجاجات.

تاريخ من الأعمال الاحتجاجية

يمكن التقليل من فرادة هذه الاحتجاجات بالإشارة إلى أن إيران منذ الثورة الدستورية التي اندلعت في عام ١٩٠٦ تشهد احتجاجات واسعة كل عشرة أعوام، واستمر هذا النمط من الاحتجاجات بعد الثورة الإسلامية، حيث شهدت البلاد في عام ١٩٨٨ احتجاجات واسعة على التعديلات الدستورية، وفي عام ١٩٩٩ احتجاجات كبيرة للحركة الطلابية، ومن ثم جاءت الحركة الخضراء عام ٢٠٠٩ ردّة فعل على ما اعتبره الإصلاحيون تزويرًا للانتخابات الرئاسية التي فاز فيها المحافظ أحمدي نجاد بولاية رئاسية ثانية.

وقد تحوّل بعض هذه الاحتجاجات إلى ثورة غيّرت وجه إيران. لكن وتيرة الاحتجاجات بدأت تأخذ في السنوات الأخيرة منحى أشد تسارعًا، إذ باتت تتكرر سنويًا وأحيانًا تتعدد في السنة الواحدة.

ومن أبرز الاحتجاجات التي شهدتها إيران في السنوات الأخيرة احتجاجات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، واحتجاجات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، وكانت الأعنف منذ سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩، وأسفرت بحسب مصادر مختلفة عن مقتل نحو ١٥٠٠ شخص، وجاءت على خلفية رفع الحكومة أسعار الوقود بين ٥٠ و٢٠٠ في المئة.

كما وقعت احتجاجات على مستوى مناطقي أيضًا، خلال عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، في الأقاليم الطرفية الأكثر تهميشًا مثل إقليم الأهواز، الذي تقطنه غالبية عربية، وإقليم سيستان بلوشستان، قرب الحدود مع باكستان، حيث تنشط جماعات مسلحة ضد الحكومة، وفي المناطق الكردية الواقعة غرب إيران وشمال غربها.

وفي جميع هذه الاحتجاجات الأخيرة كانت الشعارات المرفوعة تبدأ مطلبية ولا تلبث أن تتحول إلى سياسية تدعو لإسقاط النظام، وإطلاق الحريات، والتركيز على أوضاع البلاد الداخلية بدلاً من تبديد ثرواتها على مغامرات خارجية.

في المقابل، كانت السلطات تتبع الأساليب نفسها في مواجهتها، إذ غالبًا ما توصف الاحتجاجات بأنها مؤامرة مدبرة تُدار وتموَّل من الخارج، وذلك لتبرير قمعها.

ويجري عادة حجب خدمة الإنترنت عن مناطق الاحتجاج قبل أن تبدأ السلطات في استخدام العنف في عمليات القمع منعًا لانتشار أيّ مقاطع فيديو أو صور تسهم في تأجيج المزيد منها.

سمات الاحتجاجات الأخيرة

تتميز الاحتجاجات الأخيرة من سابقاتها بأنها تتمحور فعليًا حول موضوع اجتماعي جوهره التمييز ضد المرأة، كما ترتبط بموضوع تدخّل السلطة الحاكمة في الحريات الفردية والخيارات الشخصية.

من هنا، مثّلت المرأة هذه المرة القوة الدافعة وراء اندلاعها واستمرارها، وباتت قضية مهسا أميني تمثل رمزًا لاضطهاد المرأة وإملاءات النظام في الشأن الديني ومحرّكًا لغضب الإيرانيين، نساء ورجالاً من السياسات الاجتماعية المتشددة للنظام منذ عام ١٩٧٩.

بهذا المعنى، باتت «معركة الحجاب» تختصر صراعًا بين مجتمع يطمح إلى مزيد من الحرية والحياة الكريمة ونظام يعتبر المس بالحجاب انتهاكًا لأحد أشد رموزه الأيديولوجية وضوحًا وأهمية.

لذلك، اعتبر النظام أن قيام نساء بخلع الحجاب في الأماكن العامة أو حرقه أو قص شعورهنّ احتجاجًا على قتل مهسا أميني بمنزلة تحدّ لأيديولوجيا النظام، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الجمهورية الإسلامية؛ ما يفسر العنف الشديد الذي استُخدم في مواجهة الاحتجاجات.

سياقات الاحتجاج المعقدة

تضافرت عوامل مختلفة، إلى جانب قضية أميني، ساهمت في إبقاء جذوة الاحتجاج متّقدة فترة أطول من أيّ احتجاجات سابقة، مرتبطة بأوضاع اقتصادية متفاقمة وشعور جزء كبير من الشباب الإيراني الذي ولد بعد الثورة بالاغتراب والتهميش وانعدام الأفق.

وتفيد إحصاءات رسمية بأنّ ٦٠ في المئة من الإيرانيين وُلدوا بعد عام ١٩٧٩[٥]، وهم لم يعرفوا نظامًا آخر غير نظام الجمهورية الإسلامية، وليس لديهم أيّ تجربة مع نظام الشاه الذي ساهم آباؤهم وأجدادهم في إسقاطه نتيجة فساده واستبداده.

وأسهمت إعادة فرض العقوبات، بعد انسحاب إدارة الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨ بموجب سياسة «الضغوط القصوى» التي انتهجها لدفع إيران إلى التفاوض على اتفاق جديد، في مفاقمة الأوضاع السيئة أصلاً.

وتفيد بيانات مختلفة بأنّ نحو ٤٠ مليون إيراني (أي ما يعادل نصف السكان تقريبًا) يعيشون اليوم تحت خط الفقر، في حين يعيش ما بين ١٠ و١٦ مليون شخص في مساكن غير مسجلة، كما ارتفع عدد سكان الأحياء الفقيرة ١٧ مرة خلال ٣٠ عامًا.

وقد زادت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) الوضع سوءًا؛ إذ شهدت إيران أعلى نسبة وفيات قياسًا على عدد السكان، خارج أوروبا والامريكتين خلال عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بسبب سوء إدارة الحكومة للأزمة وترهل نظامها الصحي.

وتذكر إحصاءات رسمية أنّ نحو ١٥٠ ألف إيراني توفّوا بوباء كورونا، في حين قدّرت مصادر أخرى الرقم بضعف ذلك.

وقد أدت العقوبات الامريكية وسياسات الإغلاق التي اضطرت إليها الحكومة لاحتواء انتشار الوباء إلى خفض الناتج الإجمالي القومي إلى النصف؛ إذ هبط من ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى نحو ٢٠٠ مليار عام ٢٠٢١ بحسب بيانات البنك الدولي.

ونتيجة تعطّل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار السلع الأساسية على المستوى العالمي بعد الحرب في أوكرانيا بلغ مستوى التضخم في إيران نحو ٥٠ في المئة، وانخفض سعر صرف العملة الوطنية إلى مستوى غير مسبوق مقابل الدولار الامريكي.

أما سياسيًا، فقد اتجه النظام منذ إخماد «الثورة الخضراء» عام ٢٠٠٩ إلى إقصاء ما تبقّى من الاتجاهات السياسية العلنية في البلاد، بما في ذلك قوى تعدّ نفسها جزءًا من النظام وتسعى إلى إصلاحه، وباتت السلطة متركزة على نحو

كلّي تقريبًا في يد المحافظين الذين أحكموا سيطرتهم على كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن خلفهم الحرس الثوري الموالي للمرشد على نحو مطلق.

وقد عبّرت النسبة المتدنية للمشاركة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٢١ وفاز فيها مرشح النظام إبراهيم رئيسي، بعد استبعاد المرشحين الآخرين، عن سيطرة الإحباط على الشارع الإيراني من إسكات كل الأصوات المختلفة.

وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات الأدنى في تاريخ الجمهورية الإسلامية، حيث لم تتجاوز ٤٩ في المئة؛ ما فُسّر بفقدان ثقة الشارع بإمكانية التغيير من خلال المشاركة في الاقتراع.

ويمكن مقارنة هذه النسبة المتدنية بآخر دورتين انتخابيتين عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٧، حيث شارك ما يقارب ٧٣ في المئة من الناخبين المسجلين، في حين بلغت نسبة المشاركة ٨٥ في المئة في انتخابات ٢٠٠٩.

ورغم أن رئيسي حاول مواجهة الشكوك التي أحاطت بشرعية انتخابه من خلال تبنّي سياسات تقرّبه من الشارع، فإنّه لم يفلح بعد أكثر من عام على تولّيه مقاليد الحكم في تحقيق أيّ من الوعود التي قطعها، فيما يتعلق بالسياسات الداخلية أو الخارجية.

ففي الداخل لم تصل وعود مكافحة الفساد التي رفعها رئيسي إلى نتائج مهمة، كما لم يتمكن من تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لملايين الإيرانيين الذين طحنتهم الأزمات الأخيرة.

على العكس، ازدادت خلال العام الأخير نسب الفقر في إيران وانكمشت الطبقة الوسطى، في حين استمرت برامج الخصخصة التي انتهجتها الحكومات السابقة، رغمًا عن شعارات العدالة الاجتماعية التي رفعها رئيسي؛ ما يعني أن سياسات الخصخصة تجري على حساب مشاريع محاربة الفقر التي وعد بها.

في المقابل، تضاعفت في عهده جهود إعادة تشكيل المجال العام وفق رؤية اليمين المحافظ؛ إذ تنامى دور شرطة الأخلاق وتزايدت القيود على الحريات العامة والفردية، خاصة تلك المتعلقة بالمرأة.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد فشلت حكومة رئيسي في إحياء اتفاق عام ٢٠١٥ الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، رغم شهور من المفاوضات المضنية التي تخللتها ثماني جولات من التفاوض غير المباشر مع الامريكيين.

ورغم سياسة الاتجاه شرقًا ومحاولات تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين وروسيا وغيرهما، فإنّ سياسة رفع العقوبات المفروضة على إيران من خلال إعادة إحياء الاتفاق النووي ما زالت تمثّل أولوية لحكومة رئيسي، كما تبقى مدخلها الرئيس وربما الوحيد لتنفيذ وعودها بتحسين أحوال البلاد المعيشية، عبر جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية.

بالمثل، لم تتمكن الحكومة الإيرانية، رغم الجهود التي بذلتها، من تحقيق اختراق مهم في علاقاتها العربية، ولم تسفر خمس جولات من المفاوضات الأمنية المباشرة مع المملكة العربية السعودية في بغداد عن تقدّم يُذكر.

وقد جرى تأجيل الجولة السادسة التي كان مزمعًا عقدها بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين إلى أجل غير مسمّى في ضوء تدهور الوضع السياسي والأمني في العراق، وظهور مؤشرات على ضعف القبضة الإيرانية هناك مع فشل طهران في لمّ شمل القوى الشيعية العراقية تحت سقف حكومة توافقية.

أضف إلى ذلك أنّ العمليات التي شنّتها إسرائيل في الداخل الإيراني على امتداد العام الماضي واستهدفت خلالها منشآت إيران النووية وبرنامجها الصاروخي ومصانع طائراتها المسيّرة وشخصياتٍ مرتبطةً بالبرنامج النووي

وضباطًا في الحرس الثوري، أدّت إلى إضعاف هيبة الحكومة التي حاولت الردّ عبر استهداف مناطق في إقليم كردستان العراق الذي تنظر إليه حكومة رئيسي باعتباره مركزَ عمليات متقدمًا يستخدمه خصوم إيران لاستهدافها.

من هذا الباب، أيضًا، استُهدف الإقليم بصواريخ بالستية وطائرات مسيّرة تزامنًا مع الاحتجاجات الأخيرة في محاولة للربط بينها وبين ما تقول إيران إنه عمليات مدبّرة من الخارج لإضعاف النظام.

آفاق الحركة الاحتجاجية

لا تمثّل الاحتجاجات التي انطلقت على خلفية مقتل مهسا أميني على أيدي عناصر شرطة الأخلاق حتى الآن تهديدًا جديًا للنظام الإيراني، إذ ما زالت بعد أسابيع على انطلاقتها تتسم بالعفوية وتفتقر إلى التنظيم، وهي تحظى بتشجيع وسائل الإعلام الغربية وغيرها، ولكن يبدو أنها تفتقد قيادة واضحة، ولا يزال عدد المشاركين فيها محدودًا نسبيًا. كما يلاحظ اختلاف الشعارات الاحتجاجية بحسب المناطق التي يخرج منها المحتجون، ما يعني أن ثمّة اختلافًا واضحًا في أولويات المحتجين واهتماماتهم وأهدافهم وغياب إطار ناظم ومحرك للاحتجاجات. بعبارة أخرى، ليس هناك تنظيم يقود الاحتجاجات ولا ما يشير إلى وجود تحالفات تعكس وحدة الأهداف بين المحتجين.

ولم تبرز حتى الآن أيّ تصدعات في جدار النظام، رغم صدور مواقف متعاطفة مع المحتجين من شخصيات فنية ورياضية.

ولكن بدأت تصدر أصوات من داخل النظام ترى ضرورة إصلاح بعض القضايا المتعلقة بتدخّله في خيارات الناس اليومية وشرطة الأخلاق.

ويؤكد تكرار الاحتجاجات تراكم الغضب والاحتقان في المجتمع الإيراني، واتساع الفجوة بين تطلعات الإيرانيين واهتماماتهم وبين سياسات حكومتهم المتصلة بقضايا داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية على عكس أولويات النظام في إيران الذي يركز على السياسة الخارجية وطموحاته الإقليمية.

ورغم صعوبة التنبؤ بمستقبل الأحداث في إيران، فإن سيناريوهات رئيسة تتوقع إمّا أن تهدأ الأحداث وتتراجع وتيرتها كما حصل في الاحتجاجات السابقة من دون تنازلات كبيرة من النظام أو مع تنازلات محدودة فيما يتعلق بتقليص فرض اللباس والمظهر الخارجي، وإمّا أن تزداد الاحتجاجات عمقًا وانتشارًا؛ ما يدفع النظام إلى استخدام مستوى أكبر من العنف في مواجهتها، على نحوٍ قد يُدخل البلاد في صراع أكبر، وإمّا أن تشكّل الاحتجاجات جرس إنذار يدفع النظام إلى إجراء إصلاحات تتجاوب مع تطلعات شرائح واسعة من الإيرانيين، وهذا أمر ممكن في إيران حيث توجد دولة قوية ومؤسسات راسخة قادرة على ذلك.

*وحدة الدراسات السياسية:هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش..

هوجين عزيز:

هل ستطعن الانتفاضة الإيرانية حقوق الكرد مجدداً؟

*المركز الكردي للدراسات

خلّف اغتيال الشابة الكردية جينا أميني(مهسا) في السادس عشر من سبتمبر/أيلول واحدة من أقوى الانتفاضات في إيران حتى الآن تنديداً بسياسات الهوية الإيرانية، ممتدةً أيضاً إلى المستوى الدولي.

ومع انتشار المتظاهرين في شوارع إيران في عشرات المدن والبلدات، تحول اسم جينا أميني إلى صرخةٍ من أجل التحرير والحرية للنساء والطلاب وشرائح أخرى من المجتمع.

وطالب البعض بتحرير كافة المجتمعات المضطهدة والمهمشة، فيما دعا البعض الآخر إلى الوحدة الوطنية تحت شعار «أمة واحدة، علم واحد».

مع ازدياد قوة الاحتجاجات، أظهر الكرد في إيران، وهم أكبر مجموعة أقلية عرقية وشريحة مضطهدة ومهمشة منذ فترة طويلة، استياءهم من إخفاء الهوية الكردية للشابة مهسا، وخرجوا منددين بشعارات كردية مثل «جين، جيان، آزادي» وتعني «نساء، حياة، حرية».

قد يكون اغتيال جينا الشعرة التي قصمت ظهر البعير، في وقتٍ يخرج الهدف الرئيسي للانتفاضة الشعبية عن مساره.تسلط هذه التوترات الضوء على تاريخ اضطهاد الكرد في إيران بشكلٍ خاص، وإلى جهود الأمة الكردية الأوسع في الاستقلال الثقافي.

تاريخ القمع

منذ فرض اتفاقية سايكس- بيكو في أوائل القرن العشرين، انقسم الكرد بين إيران وتركيا والعراق وسوريا والاتحاد السوفيتي.

جاء تقسيمهم كسياسة استعمارية أدت منذ ذلك الحين إلى عقودٍ من القمع والتطهير العرقي وصلت حد الإبادة الجماعية.

لم يكن أداء الكرد في إيران أفضل من نظرائهم في العراق أو سوريا أو تركيا.

في أوائل القرن العشرين، اكتسبت القومية الكردية دعماً شعبياً.

وبعد خطاب]الرئيس الامريكي[وودرو ويلسون المكون من أربع عشرة نقطة والـذي يتلخّص بحصول المستعمرات السابقة على الاستقلال، ظهرت حركة قوية نحو تقرير المصير لدى الكرد. انـخـرط نـظـام]الـشـاه[البهلوي، مثل الـدول المجاورة له، في سياسات التفريس القمعية تجاه الأقليات العرقية والدينية المختلفة إلى حدٍ ما عن مركزية السلطة والحكومة.

> **بمعاهدة لوزان تم القضاء على آمال الحكم الذاتي أو الاستقلال لكرد العراق**

أدت السياسات العنصرية والإقصائية، مثل الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١ المصمَمة لتعزيز اللغة والهوية الفارسية فوق الجماعات العرقية والدينية الأخرى، إلى زيادة عزل الكرد عن الحكومة المركزية.

لكن على الرغم من ذلك، استمر الكرد في الدفاع عن حقوقهم العرقية والثقافية داخل إيران.

أدت التمردات الكردية عبر حدود تركيا والعراق، كما في انتفاضة الشيخ عبيد الله في ١٨٧٩-١٨٨١ ضد الإمبراطورية العثمانية أولاً ثم إيران القاجارية ومحاولات تمردات البارزاني، إلى انتفاضاتٍ مماثلة في روجيلات " كردستان إيران"، إذ كانت تمرد سمكو شكاك عام ١٩١٨ وثورة جمهورية مهاباد عام ١٩٤٦ نتيجةً للجهود الكبيرة التي بذلها الكرد من أجل الحكم الذاتي والاستقلال.

ما زالت الجهود الانفصالية الكردية مكثفة ومستمرة منذ عام ١٩١٨ وحتى الآن، فيما زادت الحكومات المركزية من العنف تجاههم.

في نهاية المطاف، تم قمع جمهورية مهاباد بوحشية، حيث شنق زعيمها الرئيس قاضي محمد والعديد من نظرائه المقربين علناً في الساحات.

عاشت الجمهورية الناشئة ١١ شهراً فقط، لكنها تمكنت من تشكيل مؤسسات حاكمة، وأزالت الشرطة الإيرانية بقواتها الكردية الخاصة، فضلاً عن ترسيخها اللغة الكردية لغةً رسمية. وبهذا، تركت مهاباد انطباعاً قوياً وعزيمةً للاستقلال بسبب نجاحها خلال فترةٍ قصيرة و نهايتها الوحشية.

ومن الأمثلة البارزة التي لعبت دوراً في الانتفاضة الإيرانية اليوم، مشاركة الكرد في ثورة ١٩٧٩، والتي كانت ثورة شعبية جماهيرية أدت إلى إزاحة سلالة بهلوي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، ونتج عنها إنشاء الجمهورية الإسلامية في ظل حكم رجال الدين تحت راية آية الله الخميني.

استولى رجال الدين على الثورة في اللحظة الأخيرة، على الرغم من حقيقة أن الانتفاضة تضمنت مجموعاتٍ يسارية وعلمانية ودينية متعددة.

إلا أن الحكم الديني الجديد أطاح بالعلمانية واستبدل نظام البهلوي القمعي السلطوي المؤيد للغرب بنظامٍ ثيوقراطي مناهض للغرب تأسس على فكرة وصاية الفقهاء الإسلاميين. لم تقتصر هذه الوصاية الجديدة على إحياء الطائفة الشيعية المهمشة منذ فترة طويلة في الشرق

الأوسط فحسب، بل صورت إيران على أنها حامية للهوية الإسلامية، وإن كانت شيعية.

كانت نتائج ثورة ١٩٧٩ كارثية بالنسبة إلى الكرد، الذين شاركوا فيها بشكلٍ واسع ضمن صفوف الجماعات اليسارية والماركسية والعلمانية. لم يقتصر الأمر على كون الكرد علمانيين في المقام الأول، ولكنهم كانوا في الغالب من أتباع الطائفة السنّية أو دياناتٍ أخرى مثل اليارسانية أو البهائية أو اليهودية. على الرغم من أنه كانت هناك في البداية دعواتٍ لمزيد من الحقوق الكردية وحتى الحكم الذاتي، إلا أن الحوار بين الأحزاب الكردية والحكومة المركزية سرعان ما انهار.

أدى خطاب بارز ألقاه الخميني رفض فيه فكرة الأقليات الموجودة في إيران واعتبارها غير إسلامية إلى فتوى دينية ضد الكرد.

وصدرت الفتوى في أغسطس/آب عام ١٩٧٩ تجيز قتل الكرد لكونهم كفاراً وانفصاليين. وكانت النتيجة حرباً وحشية ومستمرة ضد الكرد استُخدمت فيها الدبابات والمدافع والقوات المسلحة في المناطق الكردية وبدأت بذبح المدنيين.

كما أرسل الخميني أتباعه المخلصين، وأبرزهم آية الله صادق خلخالي الذي تمت ترقيته إلى رئيس محكمة الثورة الإسلامية والمعروف بلقب «القاضي الأحمر»، من أجل إعدام أكبر عددٍ ممكن من السجناء السياسيين الكرد بمن فيهم النساء والأطفال. ومع حرب القمع، تم اعتقال المزيد من الكرد وتعذيبهم وشنقهم على مر السنين.

لم تكن الحرب ضد الكرد عسكريةً فقط، بل كان هناك إجراءات اقتصادية واجتماعية تستهدفهم لإبقاء المناطق التي يسيطرون عليها متأذية وتفتقر إلى التعليم والرعاية الصحية. ظلت المنطقة، مقارنةً ببقية إيران، متخلفة ومحرومة من الكثير من الحقوق، إذ رفض رجال الدين الحقوق الكردية سواءً تتعلق بالملابس أو اللغة، وأصبح التفريس مرادفاً لإبادة الكرد ثقافياً.

وبالمثل، في أجزاءٍ أخرى من كردستان، بما في ذلك في تركيا وسوريا والعراق، نفّذت الأنظمة المختلفة نفس السياسات. في تركيا، خُدع العديد من الكرد بوعد الجنرال التركي مصطفى كمال بدولةٍ كردية وتركيةٍ مشتركة. في السابق، تم قمع الحركات القومية الكردية للأمير محمد من رواندوز عام ١٨٣٩ وحركة بدير خان باشا من بوتان عام ١٨٤٧ بوحشية بمساعدة الجيوش الألمانية والبريطانية.

ومع ذلك، انضم الكرد إلى الأتراك. ولكن، عندما تم إنشاء الدولة التركية الجديدة في يوليو/تموز ١٩٢٣ إثر معاهدة لوزان، صُدم الكرد بعدما انتهك مصطفى كمال اتفاقه معهم وحظر على الفور الهوية واللغة والملابس والموسيقى الكردية.

> **الكرد غالبا ما يتم استغلالهم في الحركات الديمقراطية الشعبية والانتفاضات**

استمرت الانتفاضات الشعبية اللاحقة التي قام بها الكرد، بما في ذلك انتفاضات الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ وانتفاضات جبل أرارات عام ١٩٢٧-١٩٣٠ وانتفاضات ديرسم في ١٩٣٦-١٩٣٩. وكما هي العادة، تمت مواجهة هذه الانتفاضات بوحشية.

كرد العراق

لقي الكرد في العراق نفس المصير حينما تخلت القوى الاستعمارية للحكومات البريطانية والامريكية والفرنسية عن الحكم الذاتي الكردي مقابل العائدات النفطية. تشكّلت الدولة العراقية في أعقاب اتفاقية سايكس- بيكو بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فيما تم إعطاء وعود

بالحكم الذاتي للكرد. بحلول عام ١٩٢٠ مع معاهدة سيفر، ثم أخيراً مع معاهدة لوزان، تم القضاء على آمال الحكم الذاتي أو الاستقلال لكرد العراق.

عانى كرد العراق عقوداً من الحروب والعنف والتهجير والتطهير العرقي بلغت ذروتها في حملة الأنفال الشائنة التي أطلقها]الرئيس العراقي الأسبق[صدام حسين في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩، والتي تضمنت سياسات التعريب وتدمير آلاف القرى الكردية وعمليات التهجير القسرية وإعدام الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٦٠ عاماً، فضلاً عن استخدام الأسلحة الكيماوية.

في عام ١٩٩١، انتفض الكرد والشيعة في العراق بشكلٍ جماعي ضد التعاطي الهمجي لنظام صدام مع الطائفتين بعد دعوة بهذا الصدد إدارة [الرئيس الامريكي الأسبق جورج[بوش]الأب[. استمرت الانتفاضات من مارس/آذار إلى أبريل/ نيسان. ولكن تم قمعها بوحشية من قبل الحرس الجمهوري. وكانت النتيجة تهجير أكثر من مليوني كردي ومقتل عشرات الآلاف وإعدامهم وسجنهم وتعذيبهم.

في الآونة الأخيرة، مع ظهور تنظيم داعش في العراق وبلاد الشام، أطلق الكرد حركة مقاومة أسفرت عن حصار مدينة كوباني في شمال سوريا، والتي تسمى أيضاً «روج آفا» باللغة الكردية.

بعد اندلاع الحرب الأهلية السورية في ٢٠١٢، أطلق الكرد الحكم الذاتي المستقل وشكّلوا وحدات حماية الشعب (YPG) ووحدات حماية المرأة (YPG).

في الأعوام التالية، شكّل الكرد نموذجاً علمانياً ديمقراطياً جامعاً تأسس على ركائز شملت المساواة بين الجنسين والتعددية الديمقراطية. وتمخض بالتالي واحدة من أكثر المناطق ديمقراطيةً وشمولية في العالم تعرضت إلى قمعٍ مستمرٍ من قبل النظام التركي عبر الحدود.

لم يوفر نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أي فرصة لشن حملات الضم العنيفة والوحشية ضد الكرد في «روج آفا» وكذلك في «باشور» (كردستان العراق).

ضمت تركيا عفرين إلى جانب مناطق أخرى مهمة، مع تمكين وتسليح الجماعات الإرهابية العنيفة في سوريا لمحاربة الكرد. بحلول أواخر ٢٠١٩، فقد الكرد أكثر من ١٢٠٠٠ من قواتهم في القتال ضد تنظيم داعش، وهم عملوا منذ عام ٢٠١٤ عن كثب مع الجيش الامريكي في محاربة التنظيم مقابل حمايتهم من التوغلات والغزوات التركية.

> **يحتاج كرد إيران إلى صياغة خطة تتعلق بنوع الحكم الذاتي**

ومع ذلك، بحلول أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، أعلن الرئيس الامريكي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها من المنطقة في محاولةٍ للسماح لتركيا بغزو المنطقة.

تم إخلاء المنطقة إلى حدٍ كبير من الجنود الامريكيين الذين شكّلوا حاجزاً ضد الغزو التركي، وشنّت تركيا غزواً وحشياً وحملةً عسكرية استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. على خلفية ذلك، أدان جو بايدن (الذي لم يكن رئيساً حينها) بشدة خيانة ترامب الكرد، لكنه اتبع نفس النهج حيالهم عندما أصبح رئيساً، وسمح لتركيا بالهجمات والضربات الجوية المستمرة.

إن التزام الكرد الطويل والراسخ بالحرية يقابله مرات عديدة تعرضوا فيها إلى الخيانة عبر التاريخ. يبقى السؤال، هل ستكرر الانتفاضة الإيرانية الحالية، التي لا تزال تبدو من دون قيادة، دورة الخيانة نفسها في الماضي؟ بعد

تجاربهم السابقة يجب أن يبقى الكرد حذرين، خاصةً في ضوء محو كردية مهسا أميني واختزالها على أنها مجرد امرأة إيرانية.

نشر الأستاذ المساعد في دراسات الشرق الأوسط والإعلام في جامعة تكساس، ناهد سيامدوست، مؤخرا مقالاً بعنوان " المرأة والحياة والحرية" شعار مائة عام في طور التكوين» ناقش فيه نشاط المرأة الإيرانية في المئة عام الماضية.

ومن المثير للاهتمام أن المقال لم يذكر الكرد أو كردستان أو أن أميني كردية، ولو لمرة واحدة، ولا معاناة الأقليات العرقية والدينية من سياسات الدولة القمعية في إيران، ولا أن الأغلبية التي قُتلت خلال الاحتجاجات تتحدر من مجتمعات البلوش والكرد.

يتوجب على الحركة الإيرانية أن تنبذ بشدة تكرار الممارسات الاستعمارية المتمثلة في المحو والاستيلاء الثقافي، حتى لا تفقد ثقة الكرد.

> **التزام الكرد الطويل والراسخ بالحرية يقابله مرات عديدة الخيانة**

لا أصدقاء سوى الجبال

يشير الملخص الموجز للتاريخ الكردي الحديث إلى أن الكرد غالباً ما يتم استغلالهم في الحركات الديمقراطية الشعبية والانتفاضات.

وفي كل مرة، يجدون أنفسهم عرضةً لقمعٍ وتهميشٍ أكثر من ذي قبل. في ضوء هذا التاريخ الوحشي والدامي، من الضروري أن يتخذ كرد إيران موقعاً متميزاً يتم فيه حماية حقوقهم بعد الثورة.

يجب ألا يسمحوا للتاريخ بأن يعيد نفسه. لهذا السبب، يحتاج كرد إيران إلى صياغة خطة تتعلق بنوع الحكم الذاتي أو الحقوق الثقافية التي يحتاجون إليها. ربما تستلزم هذه الرؤية نظاماً ذاتيا مثل ذلك الذي يمارسه الكرد في «روج آفا»، أو ربما تستلزم شكلاً من أشكال الحكم الفيدرالي كما يعيش الكرد في العراق حالياً. في كلتا الحالتين، توجد العديد من النماذج والأمثلة التي يمكن للكرد أن يقتدوا بها.

العامل الحاسم في الانتفاضة اليوم يشمل الفرس وغيرهم، إذ أثبت التاريخ أن الانتفاضات الشعبية في معظم الأحيان تصبح نسخاً مطابقة للأنظمة الوحشية والاستبدادية للنظام السابق.

وتوجد بالفعل عناصر من هذا الاتجاه المقلق داخل الانتفاضات، في وقت حُرم المتظاهرون الكرد من الحق في التحدث وإعلان كرديتهم ورفع الأعلام الكردية أو حتى تم إسكاتهم في الاحتجاجات بشعار «أمة واحدة، علم واحد».

إذا أريد للانتفاضة الإيرانية الحالية أن تكون ناجحة وديمقراطية في نهاية المطاف، يجب أن تأخذ العنصر الكردي وتضحياته ومشاركته في الاحتجاجات في الاعتبار.

وبالمثل، يجب أيضاً مراعاة المجتمعات المهمشة الأخرى مثل البلوش واللور وغيرهم، كما يتوجب اتخاذ جميع الخطوات لضمان حماية حقوقهم وسلامتهم الثقافية.

هناك شيءٌ واحد مؤكد: احتجاجات ٢٠٢٢ في إيران لا يمكن أن تكون تكراراً لثورة ١٩٧٩. لا يمكن التضحية بحقوق الإنسان والحقوق الثقافية وحقوق المرأة والأطفال والبيئة والحيوان لصالح إرادة وأهواء النخبة المسيطرة.

*هاوجين عزيز، استاذة العلوم السياسية.

الـــردع المتكامـــل

الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية لعام ٢٠٢٢

*وزارة الدفاع الأمريكية

*عرض: إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية:تقدم وزارة الدفاع الأمريكية من خلال نشر "استراتيجية الدفاع الوطني لعام ٢٠٢٢" رؤية واشنطن للأولويات الدفاعية والتهديدات المُلحة التي تواجه البلاد في المرحلة المقبلة، في ظل تصاعد التحديات التي تواجه صانع القرار الأمريكي في مناطق النفوذ المختلفة، لا سيما من جانب الصين وروسيا. ومن هذا المنطلق، عدَّدت الاستراتيجية التهديدات المُلحَّة التي تواجه الولايات المتحدة، وقد جاء على رأسها اعتبار الصين التهديد الأكثر خطورةً للولايات المتحدة، مع النظر إلى روسيا كتهديد حاد للنظام العالمي، خاصةً عقب التدخل

العسكري في أوكرانيا ومحاولة تغيير الحدود الدولية بالقوة، كذلك حذر ت الاستراتيجية من اختراق الخصوم بشكل متزايد للداخل الأمريكي. ومن جانب آخر، سلطت الاستراتيجية الضوء على آليات الحفاظ على الأمن الأمريكي في أقاليم العالم المختلفة.

تهديدات مُلحَّة

كشفت الاستراتيجية عن مجموعة من التهديدات؛ وذلك لتوجيه وزارة الدفاع للعمل بشكل عاجل، في إطار أولويات دفاعية تتضمَّن الدفاع عن الوطن، وردع الهجمات الاستراتيجية أو أي عدوان، مع ضمان أفضلية عسكرية مستقبلية للولايات المتحدة. ويمكن تناول أبرز التهديدات المُلحَّة على النحو التالي:

١- اعتبار الصين التهديد الأكثر خطورة لواشنطن:

وصفت الاستراتيجية الصين باعتبارها "التحدي الأكثر شمولاً وخطورةً على الأمن القومي الأمريكي"؛ وذلك في ظل مساعي بكين لإعادة تشكيل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكذلك النظام الدولي الحالي. واعتبرت الاستراتيجية أن الجيش الصيني يقوم بتعزيز وتوسيع قدراته الفضائية والإلكترونية والمعلوماتية لدعم نهجه العسكري الشامل، علاوةً على إنشاء بنية تحتية خارجية وقواعد أكثر قوة للسماح بإبراز القوة العسكرية الصينية.

٢- النظر إلى روسيا كتهديد حاد للأمن العالمي:

بحسب الاستراتيجية، فإن التطورات الأخيرة في أوكرانيا تكشف عن التهديد الروسي للأمن العالمي، لا سيما عبر استخدام القوة لفرض تغييرات حدودية، ووصفت موسكو "كتهديد حاد" للأمن العالمي، كما اعتبرت الاستراتيجية أنه بالرغم من إجراءات موسكو السياسية والعسكرية من أجل تمزيق الناتو، فإن ذلك قد جاء بنتائج عكسية. وفي سياق متصل، فإنه على الرغم من المصالح المتباينة والعداء التاريخي بين روسيا والصين، فإن هناك تطوراً في علاقات البلدين، وهو ما يمثل معضلة للأمن القومي الأمريكي.

٣- اختراق الخصوم المتزايد للداخل الأمريكي:

اعتبرت الاستراتيجية أن نطاق وحجم التهديدات التي يتعرَّض لها الداخل الأمريكي تتزايد، وأن الصين وروسيا باتا أكثر خطورةً على الأمن الأمريكي حتى مع استمرار التهديدات الإرهابية، خاصةً عبر استهدافهما القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية ومحاولة تقويض إرادة الشعب الأمريكي من خلال التدخل في الانتخابات واستهداف البنية التحتية الحيوية، فضلاً عن نشر قدرات الفضاء المضادة التي يمكن أن تستهدف نظام تحديد المواقع العالمي والقدرات العسكرية، وكذلك ما يرتبط بالحياة المدنية اليومية للأمريكيين.

٤- تهديدات إيران وكوريا الشمالية والمنظمات المتطرفة:

اعتبرت الاستراتيجية أن كوريا الشمالية تواصل توسيع قدراتها النووية والصاروخية لتهديد الولايات المتحدة وحلفائها، ومن جانب آخر، تتخذ إيران إجراءات من شأنها تحسين قدراتها على إنتاج سلاح نووي إذا اتخذت قرارها

بذلك، وكذلك تقوم ببناء وتصدير قوات صاروخية واسعة النطاق وأنظمة مُسيَّرات وقدرات بحرية متطورة تهدد تدفق موارد الطاقة والتجارة الدولية. ومن جانب آخر، تدهورت قدرات التنظيمات الإرهابية العالمية، بما في ذلك تنظيم داعش والقاعدة والجماعات التابعة لهما، لكن بعضها قد يكون قادراً على إعادة تشكيل نفسه في وقت قصير؛ الأمر الذي يتطلب رقابة مستمرة ضد تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف.

٥- مخاطر التقنيات المتطورة على مستقبل الصراع:

تعمل مجموعة واسعة من التقنيات والتطبيقات الجديدة أو السريعة التطور، على تعقيد ديناميات التصعيد وخلق تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي، مثل الأسلحة المضادة للفضاء، والأسلحة التي تفوق سرعة الصوت، والأسلحة الكيمياوية والبيولوجية المتطورة، وعلوم الكم، والأنظمة الناشئة للأسلحة النووية، كذلك فإن التطبيقات الجديدة للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات الفضاء لديها القدرة ليس فقط على تغيير حالة الصراع، ولكن أيضاً على تعطيل سلاسل التوريد والعمليات اللوجستية في الولايات المتحدة.

٦- أنشطة المنطقة الرمادية لخصوم واشنطن:

بحسب الاستراتيجية فإن منافسي وخصوم الولايات المتحدة يلجؤون لاستخدام أساليب المنطقة الرمادية؛ فعلى سبيل المثال تقوم الصين بتوظيف قواتها وعملياتها والإكراه الاقتصادي ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك تقوم روسيا باستخدام العمليات المضللة والإلكترونية والفضائية ضد المصالح الأمريكية، كما لفتت الاستراتيجية إلى أن كوريا الشمالية وإيران تستخدمان الشيء نفسه وإن كانت مخاطره أقل تأثيراً.

٧- تنوُّع التهديدات العابرة للحدود الوطنية:

اعتبرت الاستراتيجية التغير المناخي من هذه التحديات، ولفتت إلى أنه خلق ممرات جديدة للتفاعل الاستراتيجي، لا سيما في منطقة القطب الشمالي، علاوةً على ارتباط التغير المناخي بالعلاقات الأمنية مع الحلفاء والشركاء، ومسألة انعدام الأمن وعدم الاستقرار المرتبطَيْن بتغير المناخ وتزايد المخاطر في مناطق النزاعات المسلحة، في وقت تواصل فيه جائحة كورونا التأثير على المجتمعات وسلاسل التوريد العالمية.

آليات مقترحة

قدمت الاستراتيجية بعض الأدوات التي يمكن لوزارة الدفاع الأمريكية أن توظفها من أجل الحفاظ على الأمن القومي والمصالح الأمريكية في أقاليم العالم المختلفة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

١- تعزيز الأمن المرن في منطقة الهندو-باسيفيك:

بحسب الاستراتيجية، ستقوم واشنطن بالحفاظ على نظام إقليمي حر في المنطقة، وردع محاولات حل النزاع بالقوة، مع تعزيز التحالف مع اليابان وأستراليا، وتحديث التحالفات المتعددة الأطراف مثل AUKUS وQUAD، وتعزيز دور رابطة دول جنوب شرق آسيا في معالجة الأمن الإقليمي، كما ستعمل وزارة الدفاع على تعزيز الشراكة الدفاعية مع الهند وكوريا الجنوبية، ودعم الدفاع الذاتي غير المتكافئ لتايوان، بما يتناسب مع التهديدات الصينية.

٢- تأكيد الالتزام الراسخ بالأمن الجماعي الأوروبي:

وفق الاستراتيجية، ستُحافظ وزارة الدفاع الأمريكية على التزامها الراسخ بالأمن الجماعي الأوروبي، وستعمل جنباً إلى جنب مع الحلفاء لردع روسيا، مع استمرار المساهمة في تعزيز قدرات الناتو وجاهزيته، بما في ذلك الالتزام الموسع بالردع النووي. وكذلك سوف تتعاون واشنطن مع الحلفاء لبناء القدرات على طول الجناح الشرقي لأوروبا وتعزيز القدرات الدفاعية المضادة في مواجهة الخصوم.

٣- تحسين "الأمن المستدام" في الشرق الأوسط:

لفتت الاستراتيجية إلى أنه مع إعادة التفكير في الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، سوف تركز واشنطن على التصدي للتحديات الأمنية بطرق مستدامة وأكثر فاعليةً، مع حرمان إيران من امتلاك أسلحة نووية، والعمل ضد التهديدات الإيرانية والمدعومة من إيران، وكذلك تعطيل تهديدات التطرف العنيف، مع إعطاء الأولوية للعمل على زيادة قدرات الحلفاء على ردع عدوان إيراني محتمل، مثل العمل على تعزيز الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، والأمن البحري، وقدرات الحرب غير النظامية. وستُضاعِف الإدارة الأمريكية جهودها لدعم التحالفات الأمنية داخل مجلس التعاون الخليجي وبين دول المنطقة لضمان الأمن البحري وتحسين الأداء الاستخباراتي والإنذار المبكر.

٤- أولوية تحجيم التطرُّف والإرهاب في أفريقيا:

أشارت الاستراتيجية إلى أن وزارة الدفاع سوف تعطي الأولوية لمواجهة تهديدات التطرف العنيف والعمل على بناء قدرات الدول الأفريقية لإضعاف التنظيمات الإرهابية، مع التركيز على نهج تعزيز التعاون الأمني، وزيادة التنسيق مع الحلفاء والمنظمات المتعددة الأطراف والهيئات الإقليمية، ودعم المبادرات الأمريكية المشتركة في القارة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعطيل الأنشطة الخبيثة لكل من الصين وروسيا داخل القارة.

٥- ردع أي تهديدات في منطقة القطب الشمالي:

تسعى الولايات المتحدة إلى منطقة مستقرة تتسم بالالتزام بالقواعد والمعايير المتفق عليها دولياً؛ إذ ستردع وزارة الدفاع أي تهديدات تتعرض لها واشنطن في منطقة القطب الشمالي وعبرها، من خلال تحسين قدرات الإنذار المبكر والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والشراكة مع كندا لتعزيز قدرات قيادة الدفاع الجوي، والعمل مع الحلفاء لزيادة الوعي بالمجال البحري.

وختاماً،

أكدت الاستراتيجية مسارات العمل التي ستتخذها وزارة الدفاع الأمريكية للمساعدة في تلبية أي تهديدات قائمة أو محتملة، في إطار تعزيز التنسيق مع الحلفاء ودعم هياكل الأمن الإقليمية الرئيسية؛ إذ اعتبرت الاستراتيجية التحالفات والشراكات أكبر ميزة عالمية لدى الولايات المتحدة، وأنها مركز الجاذبية لهذه الاستراتيجية في مواجهة خصومها اعتماداً على الردع المتكامل؛ وذلك من خلال مواءمة سياسات وزارة الدفاع وتحديثها بشكل مستمر لتقليل قدرة الخصوم على تصور مكاسب محتملة من العدوان مقارنةً بالعمل على ضبط النفس.

أ. م. د. حسين أحمد السرحان:

الشرق الاوسط في وثيقة استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة

أعلن الرئيس الامريكي جو بايدن في ١٢ تشرين الاول الجاري استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة ٢٠٢٢. وتضمنت ابواب عدة، ومنها منطقة الشرق الاوسط وجاء بعنوان (دعم التكامل وخفض التصعيد في الشرق الأوسط)، وجاء فيها:

على مدى العقدين الماضيين، ركزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الغالب على التهديدات المنبثقة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لقد تخلفت واشنطن في كثير من الأحيان عن سياسات تتمحور حول الجيش مدعومة بإيمان غير واقعي بالقوة وتغيير النظام لتحقيق نتائج مستدامة، مع الإخفاق في حساب تكاليف الفرصة البديلة للأولويات العالمية المتنافسة أو العواقب غير المقصودة. لقد حان الوقت لتجنب التصاميم الكبرى لصالح المزيد من الخطوات العملية التي يمكن أن تعزز المصالح الأمريكية وتساعد الشركاء الإقليميين على إرساء الأساس لمزيد من الاستقرار والازدهار والفرص لشعوب الشرق الأوسط وللشعب الأمريكي.

وضعت الولايات المتحدة إطارًا جديدًا لسياستها في المنطقة استنادًا الى الميزة النسبية التي لا مثيل لها لأمريكا في بناء الشراكات والائتلافات والتحالفات لتعزيز الردع، مع استخدام الدبلوماسية لتهدئة

التوترات وتقليل مخاطر نشوب صراعات جديدة ليكون أساس طويل الأمد للاستقرار.

هـذا الإطــار يـتـكـون مـن خمس مبادئ، هي:

الاول/ ستدعم الولايات المتحدة وتعزز الشراكات مع الدول التي تشترك في النظام الدولي القائم على القواعد، وسوف تتأكد من أن تلك الدول يمكنها الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية.

ثانيا/ لن تسمح الولايات المتحدة للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتعريض حرية الملاحة عبر الممرات المائية فـي الشرق الأوسط للخطر، بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب، ولن تتسامح مـع جـهـود أي دولـة للسيطرة على أخرى -أو المنطقة -من خلال التعزيزات العسكرية، او الغزوات أو التهديدات.

ثالثًا/ حتى عندما تعمل الولايات المتحدة على ردع التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار الإقليمي، فإنها سنعمل على تقليل التوترات، وخفض التصعيد، وإنهاء الصراعات حيثما أمكن ذلك من خلال الوسائل الدبلوماسية.

رابعًا/ ستعزز الولايات المتحدة التكامل الإقليمي من خلال بناء روابط سياسية واقتصادية وأمنية بين شركاء الولايات المتحدة وفيما بينهم، بما في ذلك من خلال هياكل دفاع جوي وبحري متكاملة، مع احترام سيادة كل دولة وخياراتها المستقلة.

خامسًا/ ستعمل الولايات المتحدة دائمًا على تعزيز حقوق الإنسان والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

يعتمد هذا الإطار الجديد على التقدم الأخير الذي حققته دول المنطقة في سد الانقسامات المستمرة. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز قدراتهم لردع ومواجهة أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار. وستستمر واشنطن بالوسائل الدبلوماسية لضمان عدم تمكن إيران من الحصول على سلاح نووي، مع الحفاظ على الموقف والاستعداد لاستخدام وسائل أخرى في حالة فشل الدبلوماسية. لن يتم التسامح مع تهديدات إيران ضد الأفراد الأمريكيين وكـذلـك المسؤولين الأمريكيين الحاليين والسابقين، وسترد عندما يتعرض الشعب الامريكي والمصالح الامريكية للهجوم. وأثـنـاء العمل على ذلك، ستقف الولايات المتحدة دائمًا الى جانب الشعب الإيراني الذي يناضل من أجل الحقوق الأساسية والكرامة التي حرمها النظام في طهران منها منذ مدة طويلة.

> **وضعت الولايات المتحدة إطارا جديدا لسياستها يتكون من خمس مبادئ**

وعلى نطاق أوسع، ستجمع الولايات المتحدة بين الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية والأمنية للشركاء المحليين لتخفيف المعاناة وتقليل عدم الاستقرار ومنع تصدير الإرهاب أو الهجرة الجماعية من اليمن وسوريا وليبيا، فضلاً عن العمل مع الحكومات الإقليمية لإدارة التأثير الأوسع لهذه المشكلة.

ومع هذه التحديات ستسعى الولايات المتحدة الى توسيع وتعميق علاقات إسرائيل المتنامية مع جيرانها والدول العربية الأخرى من خلال اتفاقيات إبراهيم

وغيرها، مع الحفاظ على الالتزام الصارم بأمنها.

وستستمر واشنطن أيضًا في الترويج لحل الدولتين القابل للحياة والذي يحافظ على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بينما يلبي تطلعات الفلسطينيين الى دولة آمنة وقابلة للحياة خاصة بهم.

كما صرح الرئيس بايدن خلال زيارته للضفة الغربية في يوليو ٢٠٢٢، « تظل دولتان على طول خطوط ١٩٦٧، مع مقايضات متفق عليها، أفضل طريقة لتحقيق قدر متساوٍ من الأمن والازدهار والحرية والديمقراطية للفلسطينيين وكذلك الإسرائيليين».

كذلك يعتمد هذا الإطار الجديد على موقف عسكري مستدام وفعال يركز على الردع، وتعزيز قدرة الشركاء، وتمكين التكامل الأمني الإقليمي، ومكافحة التهديدات الإرهابية، وضمان التدفق الحر للتجارة العالمية.

بالتزامن مع استخدام الأدوات الأخرى على الصعيد الوطني للدول، وستساعد هذه الأنشطة العسكرية أيضًا في مواجهة التوسع العسكري للأطراف الخارجية في المنطقة. لن تستخدم الولايات المتحدة جيشها لتغيير الأنظمة أو إعادة تشكيل المجتمعات، وبدلاً من ذلك، ستعمل واشنطن على استخدام القوة في الظروف التي يكون فيها ضروريًا لحماية مصالح وأمن الولايات المتحدة القومي وبما يتماشى مع القانون الدولي، مع تمكين شركائنا من الدفاع عن أراضيهم من التهديدات الخارجية والإرهابية.

ستشجع الولايات المتحدة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على إطلاق إمكانات المنطقة بطرق عده منها تعزيز التكامل الاقتصادي لدفع النمو وخلق فرص العمل.

ستشجع واشنطن منتجي الطاقة على استخدام مواردهم لتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، مع الاستعداد أيضًا لمستقبل الطاقة النظيفة وحماية المستهلكين الأمريكيين. وستواصل واشنطن أيضًا دعم الشركاء الديمقراطيين والمطالبة بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، مع الاعتراف بأنه في حين أن الإصلاح الحقيقي لا يمكن أن يأتي إلا من الداخل، الا انه لا يزال للولايات المتحدة دور مهم تلعبه.

الولايات المتحدة هي أكبر مانح ثنائي للمساعدات الإنسانية وداعية منذ مدة طويلة للعمل الإنساني القائم على المبادئ والقائم على الاحتياجات. ستحافظ الولايات المتحدة على ريادتها في مجال المساعدة الإنسانية وادارة أزمات اللاجئين والنازحين طويلة الأمد، مما يساعد على تحقيق الكرامة الإنسانية وتعزيز الاستقرار. وستعمل واشنطن على تسريع الدعم للشركاء الإقليميين لمساعدتهم على بناء قدر أكبر من المرونة في التعامل مع التحديات الحالية، حيث سيتم تحديد مستقبل الشرق الأوسط من خلال التغيرات المناخية والتكنولوجية والديموغرافية بقدر ما يتم تحديده من خلال المسائل الأمنية التقليدية.

> **يعتمد هذا الإطار الجديد على موقف عسكري مستدام وفعال**

*مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية

الصين في استراتيجية الأمن القومي الامريكية الجديدة

*افتتاحية صحيفة» الشعب» اليومية

يرى تقرير استراتيجية الأمن القومي الامريكية التي أصدره البيت الأبيض مؤخراً، والذي قيل إنه تأثر بالصراع الروسي الاوكراني، أن الصين هي «التحدي الأكبر للنظام العالمي»، ويجب على أمريكا الفوز في المنافسة مع الصين. ويأتي التقرير الذي تسوده رائحة الهيمنة القوية ليكشف مرة أخرى عن عقلية الحرب الباردة العميقة الجذور والقلق الاستراتيجي المتزايد لأمريكا.

وليس من الصعب أن نجد عند الاطلاع على تقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة أن إدراك إدارة بايدن لقضية المنافسة الاستراتيجية مع الصين لم يتجاوز الإدراك السابق. وإن الجديد فيما يسمى بـ «الأفكار الجديدة» التي تناولها التقرير، هو استهداف الحكومة الأمريكية الصين بشكل أكثر علانية، وتعرف الصين بلا خجل على أنها «المنافس الأول».

ونقلت رويترز عن دانيال راسل مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق قوله، إن «(عامل) المنافسة مع الصين يتخلل كل فصل» و «من الواضح أن استراتيجية اليوم تحولت إلى تركيز ساحق على المنافسة مع الصين». ويعتقد بعض المحللين أن إدارة بايدن قامت «بتنظيم» سياستها تجاه الصين في النسخة الجديدة من تقرير «استراتيجية الأمن القومي»: زيادة الاستثمار المحلي لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية والتكنولوجية، والاعتماد بشكل أكبر على شبكة التحالف الأمريكي لكبح جماح الصين.

لم تدخر إدارة بايدن منذ تولي الأخير منصبه، أي جهد

في تضخيم المنافسة بين القوى العظمى. وفي مهاجمة الصين والافتراء عليها في المجال الأيديولوجي، وتقييد تنمية الصين في مجال العلوم والتكنولوجيا، واستخدام الأدوات المالية للضغط على الشركات الصينية، وتكثيف تشكيل «زمرة مناهضة للصين» ليسد طريق تنمية الصين ... تظل جميع أنواع الإجراءات كما هي، والغرض الأساسي منها هو التنافس مع الصين في مختلف المجالات، واحتواء الصين في جميع الجوانب، وبالتالي الحفاظ على هيمنتها العالمية. ويقف وراء هذا الوضع التنافسي العدواني منطق القوة لهيمنة أمريكية واحدة، مما يسلط الضوء على القلق الشديد الذي تشعر به أمريكا تجاه تنافسها مع الصين.

هل تشكل الصين القوية تهديدًا للولايات المتحدة والعالم مثل ما يعتقده بعض الساسة الأمريكيين؟ أكيد لا. حيث تشير الحقائق إلى أنه منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، لم تثر الصين أبدًا أي حرب أو صراع، ولم تغزو شبرًا واحدًا من أراضي الدول الأخرى. وتتمسك الصين بمفهوم التنمية السلمية، وتحافظ بنشاط على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وتدعم بقوة النظام الدولي. وقد ضخت الإجراءات العملية زخما قويا في الحفاظ على السلام العالمي، وقدمت التنمية الجديدة للصين فرصا جديدة للعالم.

وفي حديثه عن تقرير استراتيجية الأمن القومي الجديد، أشار دانييل راسل إلى أن التقرير يدعي بناء تحالف واسع يتضمن العديد من الدول لمواجهة التحديات العالمية، لكن سيكون من الصعب الاستغناء عن التعاون الصيني. ومع ذلك، فقد وقع بعض السياسيين الأمريكيين في جنون العظمة المتمثل في «الاضطهاد الصيني»، والتكهن بشدة بما يسمى «التهديد الصيني»، مما أدى إلى تضخيم ما يسمى بـ «التحدي الصيني» بدون سبب، ودفع العلاقات الثنائية باستمرار نحو منافسة.

والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تم فيه تعريف الصين على أنها «التحدي الجيوسياسي الأكبر» في تقرير النسخة الجديدة من استراتيجية الأمن القومي، فإنها تؤكد أيضًا على إمكانية «التعايش السلمي»، على أمل أن تتمكن الولايات المتحدة من الفوز بالمنافسة الاستراتيجية ضد الصين بطريقة سلمية. ومع ذلك، يمكن لأي شخص لديه نظرة فاحصة أن يرى بوضوح أن ما يسمى بـ «التعايش السلمي» للولايات المتحدة يعني أنها ستستمر في تعزيز «الانفصال» عن الصين، وقطع الإمدادات، ورفع الضرائب، وزيادة الاحتواء العسكري ضد الصين، وتحمل عناء استفزاز دول ومناطق أخرى لمواجهة الصين.

> **استهداف الصين بشكل أكثر علانية، وتسمية الصين بالمنافس الأول**

تتحمل الصين وأمريكا، بصفتهما أكبر دولة نامية وأكبر دولة متقدمة، مسؤوليات رئيسية في الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين وتعزيز الرخاء الاقتصادي والتنمية. والتعاون بين البلدين سيفيد كلاهما، بينما المواجهة ستضر بكليهما. وإذا كانت أمريكا تريد حقًا الحفاظ على قدرتها التنافسية العالمية، فعليها تنحية عقلية الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن، والتمسك بمبادئ الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين، والعمل مع الصين في نفس الاتجاه لدفع البلدين نحو مسار التنمية السلمية المستقرة. وهذه هي الطريقة الصحيحة التي تعود بالفائدة على الأخرين.

امل مختار:

من الرئاسة إلى السجن إلى الرئاسة مرة أخرى

عودة لولا دا سيلفا واستعادة المسار الديمقراطي

أغلقت صناديق الاقتراع في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في البرازيل، التي أجريت في ٣٠ أكتوبر الجاري (٢٠٢٢)، منذ ساعات، وتشير النتائج الأولية لفرز ٩٩٫٩٨٪ من الأصوات إلى فوز المرشح اليساري لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، الشهير بـ «لولا» بمنصب رئيس الدولة بنسبة ٥٠٫٩٪ منتصراً على منافسه الرئيس الحالي اليميني المتطرف جايير بولسونارو الحاصل على ٤٩٫١٪.

يعود لولا مرة أخرى ليشغل فترة رئاسية ثالثة بعد انتهاء فترة رئاسته الثانية في ٢٠١٠. وتستعيد البرازيل مساراً ديمقراطياً كاد أن يكون مهدداً بتصريحات وممارسات معادية للديمقراطية والمنافسة السياسية من الرئيس الحالي.

منذ عشرين عاماً، وتحديداً في أكتوبر ٢٠٠٢، استطاع زعيم حزب العمال والنقابي الخمسيني لولا دا سيلفا الفوز بمنصب الرئاسة معلناً بذلك الفوز الأول لتيار اليسار في الانتخابات الرئاسية البرازيلية بعد التحول الديمقراطي. واليوم يفوز لولا مرة أخرى بنفس المنصب ليعلن عودة حزب العمال وتيار اليسار بعد إقصاء قانوني وشعبي منذ عزل خليفته الرئيسة السابقة ديلما روسيف من قبل البرلمان اليميني في ٢٠١٦، ومنع لولا دا سيلفا من الترشح للانتخابات في ٢٠١٨ بسبب إدانته وسجنه، وأخيراً بفشل مرشح الحزب فرناندو حداد في الفوز على بولسونارو في

انتخابات ٢٠١٨.

سبع سنوات ظل حزب العمال بعيداً عن المنصب لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها تحالف أحزاب اليمين لإقصائه، حيث كانت مهمة عزل الرئيسة ديلما روسيف من قبل البرلمان ذي الأغلبية اليمينية بالتعاون مع ميشيل تامر (اليميني) نائب الرئيسة روسيف، مهمة سهلة بسبب حالة الغضب الشعبي الكبير من أزمة قضايا الفساد لشركة البترول الوطنية بتروبراس وغيرها من القضايا الكبرى التي طالت كبار السياسيين البرازيليين من حزب العمال وحزب المعارضة اليميني في ذات الوقت.

وعلى الرغم من عدم إدانة روسيف في هذه القضايا مطلقاً، إلا أن الإطاحة بها من قبل البرلمان كان أمراً سهلاً. ثم تلا ذلك الحملة الشرسة التي قادها القاضي الشاب سيرجيو مورو ضد لولا ومحاكمته وإدانته مباشرة قبل انتخابات ٢٠١٨ لمنعه من ممارسة حقوقه السياسية بالترشح، وبقاءه في السجن لمدة عام ونصف. ذلك القاضي الذي عين بعد ذلك وزيراً للعدل في حكومة بولسونارو، قبل أن يتم إلغاء التهم المنسوبة إلى لولا والتشكيك في نزاهة القاضي، واستعادة لولا لكامل حقوقه السياسية، لنصل إلى انتخابه رئيساً للبرازيل مرة أخرى.

ما بين أكتوبر ٢٠٠٢ وأكتوبر ٢٠٢٢ تغيرات كثيرة، أبسطها هو لولا دا سيلفا العائد وهو في الـ٧٧ من عمره بعد شهور من سجنه وصراع مع المرض. إلى جانب تدني واضح في شعبيته وشعبية حزب العمال، فلولا دا سيلفا كان قد أنهى فترة رئاسته الثانية وشعبيته تصل إلى ٨٧٪ ومطالبات قوية من البرازيليين بتغيير الدستور لإعادة انتخابه، لكنه يصل اليوم إلى منصب الرئيس بأقل هامش فرق عن منافسه على مدار تاريخ الانتخابات البرازيلية منذ التحول الديمقراطي والذي لم يصل إلى ٢٪، الأمر الذي يعني استقطاباً حاداً وانقساماً كبيراً في الشارع البرازيلي.

تغيرات كبيرة وصعوبات جديدة تفرض مسارات جديدة على فترة رئاسة «العودة» للتيار الوردي (تيار اليسار) في البرازيل، الدولة الأكبر والأهم في أمريكا الجنوبية ذات ٢١٥ مليون نسمة ومن أهم اقتصاديات العالم، والفاعل الجنوبي المهم في النظام الدولي. وقد قال لولا في خطاب ابتهاج أمام مؤيديه مساء أمس الأحد ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢: «حاولوا دفني حياً لكنني هنا الآن»، واصفاً الفوز بأنه «بعثته» السياسية.

الصراع الانتخابي البرازيلي في ٢٠٢٢

خلال الشهرين السابقين، شهدت مدن البرازيل معركة انتخابية حقيقية، تتجاوز المنافسة السياسية المعتادة، وقد كانت أشبه بمعركة وجود. اللافت للنظر هو النكهة البرازيلية الخاصة التي أضيفت على هذه المعركة السياسية. فتحركات ومسيرات أنصار تحالف لولا دا سيلفا كانت بمثابة طوفان من اللون الأحمر وتفنن أنصاره في ارتداء الملابس الحمراء ونظارات الشمس على شكل النجمة نسبة إلى شعار حملته.

> **التوجه الغالب على برنامج لولا هو مواجهة اليمينية المتطرفة الغربية**

في المقابل اختار بولسونارو اللونين الأصفر والأخضر وهما لونين العلم البرازيلي واعتاد أنصاره استبدال الدائرة الزرقاء في وسط العلم بصورة بولسونارو، ومكتوب على العلم شعار الحملة «البرازيل فوق كل شيء، الله فوق الجميع»، الأمر الذي اعتبره لولا وأنصاره استغلالاً للعلم لأنه من المفترض أن يكون رمزاً لكل البرازيليين وليس فقط حملة الرئيس وأنصاره. فيما وصف بولسونارو لولا وأنصاره بالشيوعيين لاستخدامهم اللون الأحمر. لكن في الواقع اللون الأحمر هو تقليدياً لون حزب العمال البرازيلي PT منذ أن أسسه العامل النقابي لولا دا سيلفا في ١٩٨٠.

الأمر الآخر هو استخدام أنصار بولسونارو لشعاره

القديم في حملة ٢٠١٨، وهو عبارة عن حركة باليد بالسبابة والإبهام ممدودتين على شكل مسدس، في إشارة منه بتعهده لتخفيف القيود على امتلاك الأسلحة حتى يتمكن «المواطنون الطيبون» – على حد تعبيره – من الدفاع عن أنفسهم ضد الجريمة.

في المقابل، قام أنصار تيار اليسار بقلب إشارة اليد ليصبح المسدس حرف «L» في إشارة لاسم لولا. وانتشرت على الانترنت صور ومقاطع فيديو لمشاهير تحمل كلا الإشارتين، في تحول واضح لطريقة التنافس الانتخابي بين أنصار المرشحين.

خسارة اليمين المتطرف الغريب عن المسار السياسي البرازيلي

يعتقد بعض المحللين في البرازيل أن التصويت ضد بولسونارو ومنعه من فترة رئاسية ثانية على خلاف المزاج الانتخابي البرازيلي منذ التحول الديمقراطي، كان تصويتاً عقابياً ضد سياسات بولسونارو التي بدت تهديداً للمسار الديمقراطي في حد ذاته. كثيراً ما كان يتم تشبيه الرئيس البرازيلي بنظيره الأمريكي السابق دونالد ترامب، وهو الأمر الذي جعل البعض يعتقد بأنه ربما ستشهد البرازيل أحداثاً مشابهة لأحداث الكابيتول إذا ما خسر الانتخابات، لأن بولسونارو كثيراً ما وجه اتهامات للمؤسسة الانتخابية وصرح بتشككه في نزاهة إجراءات الفرز والعد الالكتروني.

وخلال فترة رئاسته واجه بولسونارو مجموعة متنوعة من التحقيقات في المحكمة العليا والكونغرس، بسبب تصريحاته التي تهاجم نظام الانتخابات وتعامله مع جائحة كوفيد-١٩ وتورطه المحتمل فيما عرف بعمليات التضليل، حيث تحيط به مجموعة من الأدلة والشكوك لإشرافه على عملية تضليل الناخبين من خلال نشر أكاذيب ضد منافسه اليساري فرناندو حداد. وبسبب حصانته كرئيس لم يتم التحقيق معه أمام القضاء، إلا أنه من المتوقع محاكمته بهذه التهم بعد خروجه من منصب الرئاسة. وقد تعهد لولا في مناظرة يوم الجمعة الماضي ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٢، بكشف النقاب عن سرية البيانات التي تحيط بمخالفات إدارة بولسونارو وقال: «عندما نرفع السجادة، سترى العفن تحتها».

وقد حصد بولسونارو كثيراً من النقد بسبب هجومه على تيار اليسار ووسائل الإعلام والمؤسسات الديمقراطية بطريقة تخرج عن إطار «المنافسة السياسية» المقبولة لدى المناخ العام في البرازيل. فعلى سبيل المثال استخدم بولسونارو في خطاب فوزه في انتخابات ٢٠١٨ كلمة (بترالهاس Petralhas) لوصف منافسيه من أعضاء حزب العمال وهو وصف يحمل معاني إهانة، وهو مصطلح يجمع بين كلمتين: Metralha وهي شخصيات في كرتون ديزني تمثل مجموعة من اللصوص، وكلمة PT وهو حزب العمال البرازيلي، ومن ثم جاء هذا المصطلح لإلصاق تهمة السرقة والمستوى التعليمي المتدني بأعضاء حزب العمال من قبل بولسونارو. كما هدد أيضاً في ذلك الخطاب بتطهير البلاد منهم ومن الشيوعيين ووصف أعضاء الحركات الاجتماعية بـ«الإرهابيين»، وهو الخطاب الذي تمت إدانته على مستوى واسع من السياسيين والصحفيين في البرازيل. اعتاد بولسونارو أن يجنح إلى لغة التخوين والإقصاء والحديث عن رغبته في تطهير البرازيل من هذا التيار، وهو توجه شديد الحساسية ليس في البرازيل فقط بل في كافة دول أمريكا اللاتينية لأنه توجه يعيد إلى الأذهان ميراثاً تاريخياً دموياً ومؤلماً مارسته الحكومات الديكتاتورية ضد المعارضة وقد تجاوزته الدول اللاتينية بعد التحول الديمقراطي، ومن ثم كانت فترة رئاسة بولسونارو تحمل مخاوف عديدة على المسار الديمقراطي من الأساس.

> **عوامل كثيرة قد تمثل عقبة أمام عودة ذلك العصر الذهبي مرة أخرى**

إلى جانب ذلك، خسر بولسونارو أي دعم من قبل البرازيليين من عرق السكان الأصليين وكذلك المدافعين عن حقوقهم وعن البيئة بسبب سياساته التدميرية لغابات الأمازون لصالح مصالح رجال الأعمال وأصحاب شركات التعدين والزراعة. أما الخسارة الكبيرة التي لحقت بشعبية بولسونارو فكانت بسبب إدارته لأزمة كوفيد-١٩، فقد أعلن الرئيس صراحة عن عدم اعترافه بالفيروس ورفض إلزام المواطنين بارتداء الكمامات أو سياسات التباعد والعزل وإعطاء اللقاحات، وهو الأمر الذي أدى إلى إصابة الملايين ووفاة ٧٠٠ ألف برازيلي جراء الإصابة بالفيروس وسياسات الدولة الصحية في هذا الملف.

صعوبات في مواجهة لولا وتيار اليسار

على الرغم من فوز لولا، إلا أن عدد الأصوات الكبيرة التي حصل عليها خصمه تشير إلى أن جزءا كبيراً من البرازيليين ينظرون إليه باعتباره جزءاً من شبكة فساد كبرى يمثلها سياسيو الأحزاب السياسية التقليدية من اليسار واليمين على حد سواء. فعلى الرغم من إلغاء تهم إدانته والإقرار قانوناً بحقه في الترشح، إلا أنه لم يحصل على تبرئة كاملة من تهمة المشاركة في قضية الفساد الكبرى التي طالت أغلب سياسيي الدولة.

كما أنه من الواضح أن التوجه الغالب على برنامج لولا هذه المرة هو هدف واحد ومباشر ألا وهو مواجهة اليمينية المتطرفة الغريبة على المزاج السياسي البرازيلي والمتمثلة في بولسونارو والحد من الانقسام الحاد في الشارع البرازيلي والعودة بقطار المسار السياسي إلى خطه التقليدي في المنافسة الحزبية بين اليسار ويمين الوسط، وهو ما يفسر اختياره جيرالدو ألكمين نائباً له. فقد تم تعيين ألكمين، المنافس السياسي السابق لولا، في إطار تحالف بين حزب العمال (PT) والحزب الاشتراكي البرازيلي (PSB)، الذي انضم إليه ألكمين مؤخراً، بعد أن كان منافساً أمام لولا في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦ عن يمين الوسط.وقال لولا للصحافة في ساو باولو: «نحن بحاجة إلى تجربة ألكمين إلى جانب تجربتي لإصلاح البرازيل». ومن جهته وعد ألكمين بتضافر الجهود من أجل «إعادة البناء» و«واستعادة الديمقراطية» في البلاد في مواجهة حكومة تهدد الديمقراطية والمؤسسات.

وعلق لولا على اختيار منافس الأمس شريكاً اليوم في الانتخابات بقوله: «يمكن لقوتين لهما خطط مختلفة، ولديهما نفس المبادئ، أن يجتمعا في وقت يحتاج فيه الناس إليها».

> **التحدي الأهم الذي يواجه لولا دا سيلفا هو توحيد دولة ممزقة سياسياً**

في الواقع، مثّل اختيار ألكمين نائباً للرئيس في الانتخابات الرئاسية هذه، تحفيزاً للناخب البرازيلي «المحافظ» و«المتدين» الذي بات يرى أن انتخاب تيار اليسار لا يعني الانجراف نحو الأفكار اليسارية «المتحررة»، التي غالباً ما يقدم بولسونارو نفسه محارباً لها ومدافعاً عن قيم الأسرة والدين ضد قضايا مثل حقوق الإجهاض وحقوق المثليين وغيرها من ملفات اليسار بصورة عامة، وهو الأمر الأهم بالنسبة للناخب البرازيلي أكثر من أن يكون ألكمين ضامناً لسياسات اقتصادية أقرب إلى سياسات السوق والاقتصاد الحر. فغالبية الناخبين البرازيليين مهتمون بزيادة الحماية الاجتماعية على خلاف الطبقة الصغيرة التي تمثل رجال الأعمال وكبار الملاك. لكن جزءاً من هؤلاء الناخبين في ذات الوقت مهتم بالحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية المحافظة التي قد تكون مهددة من قبل النخب السياسية اليسارية.

أما تفاصيل برنامجه الانتخابي على المستويين الاقتصادي والسياسي فلم تكن بنفس وضوح برنامجه في معركته الانتخابية في ٢٠٠٢. لم يقدم لولا خطوات

واضحة لتغييرات اقتصادية أو أعلن عن سياسات خارجية محددة في ملفات إقليمية أو دولية مخالفةً لبولسونارو. بينما ضمنياً مفهوم أن قطاعاً كبيراً من ناخبيه قد انتخبوه أملاً في استعادة العصر الذهبي للاقتصاد البرازيلي الذي صنعه لولا دا سيلفا خلال فترة رئاسته الأولى حيث انتقل بالاقتصاد من حد الإفلاس إلى خامس أقوى اقتصاد على مستوى العالم متفوقاً حتى على الاقتصاد البريطاني في ذلك الوقت. كما أن ناخبيه يأملون في ضخ الحياة بقوة من جديد في سياسات الحماية الاجتماعية وبرامج مواجهة الفقر والجوع والتي غيرت حياة نحو ٣٠ مليون برازيلي في فترتي رئاسته السابقتين.

فنجد حملته الانتخابية مليئة بجمل مثل: «نحن بحاجة لإصلاح هذا البلد ... حتى يتمكن الشعب البرازيلي من الابتسام مرة أخرى». وأيضاً: «سيتمكن البرازيليون من العودة إلى تناول البيكاتا وشرب الجعة في عطلات نهاية الأسبوع»، في إشارة منه إلى ارتفاع أسعار اللحوم التي تعد أكلة شعبية في البرازيل بسبب ارتفاع معدلات التضخم في عهد الرئيس الحالي.

إلا أن عوامل كثيرة قد تمثل عقبة أمام عودة ذلك العصر الذهبي مرة أخرى، منها انخفاض أسعار السلع الأولية التي يعتمد عليها الاقتصاد البرازيلي، فضلاً عن مشكلات متراكمة بسبب السياسات الاقتصادية للرئيسة السابقة ديلما روسيف منذ ٢٠١٤، والتي نتج عنها سلسلة من الاحتجاجات ضدها. وأخيراً سيطرة اليمين المتطرف على البرلمان البرازيلي، مما قد يمثل العقبة الأهم أمام التوجهات اليسارية لإدارة لولا المقبلة.

ختاماً،

قد يكون التحدي الأهم الذي يواجه لولا دا سيلفا هو توحيد دولة ممزقة سياسياً إلى حد بعيد. صحيح أنه أعلن عقب إعلان فوزه أنه يعتبر نفسه رئيساً لـ٢١٥ مليون برازيلي وليس فقط رئيساً لمن انتخبوه وهم تقريباً نصف الناخبين، إلا أن التحدي لا يزال كبيراً أمامه، ومن ثم يثور التساؤل حول قدرة لولا وهو في هذه المرحلة العمرية على رأب هذا الانقسام واستعادة ثقة نصف الناخبين البرازيليين الذين رفضوا التصويت له إما لاعتقادهم بأنه مدان في قضية الفساد الكبرى، أو لتشككهم في قدرة برنامج تيار اليسار على النجاة مرة أخرى بالاقتصاد البرازيلي، أو حتى أولئك الذين فقدوا إيمانهم بالأحزاب التقليدية من اليسار واليمين المعتدل وقرروا التصويت لشخصية مثل بولسونارو تحمل كل هذا الكم من الجدل حولها.

إلى جانب كل ذلك، وإذا ما استطاع لولا وائتلافه من تيارات اليسار والوسط ويمين الوسط ترميم الوضع داخلياً، هل ستعود البرازيل للعب دور قوي مجدداً على المستوى الإقليمي خاصة في ظل تمدد يساري جديد في أمريكا اللاتينية؟، بمعنى هل سنتابع إعادة إحياء للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وإعادة إحياء لسياسة خارجية إقليمية منسقة؟

> **تساؤلات كثيرة وربما تحولات محلية ودولية كبرى قد نتابعها في البرازيل**

وعلى الجانب الدولي، يثور أيضاً تساؤل حول درجة التنسيق أو التحالف الذي ستقوم به البرازيل في عهد لولا باتجاه تحالف «البريكس» مع الصين وروسيا والهند، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي تحدث -أو يخطط لها – في النظام الدولي من قبل روسيا والصين.

تساؤلات كثيرة وربما تحولات محلية وإقليمية ودولية كبرى قد نتابعها في البرازيل بعد عودة لولا وتيار اليسار.

*خبيرة في شئون التطرف والعنف - برنامج دراسات الإرهاب والتطرف - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

المرصد
المرصد
المرصد
المرصد

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk